الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

معضلة سلاسل التوريد العالمية وانعكاساتها على واقع الأمن الغذائي في الجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الدراسات الأمنية والإستراتيجية

إعداد الطالب (ة) :

- قوطاي وداد

إشراف الأستاذ:

د- نوري عزيز

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
مومن عواطف	محاضر – أ -	جامعة عباس لغرور خنشلة -	رئيسا
عزيز نوري	محاضر – أ -	جامعة عباس لغرور خنشلة -	مشرفا
لوصيف عبد الوهاب	محاضر – أ -	جامعة عباس لغرور خنشلة -	مناقشا

السنة الجامعية 2023-2024

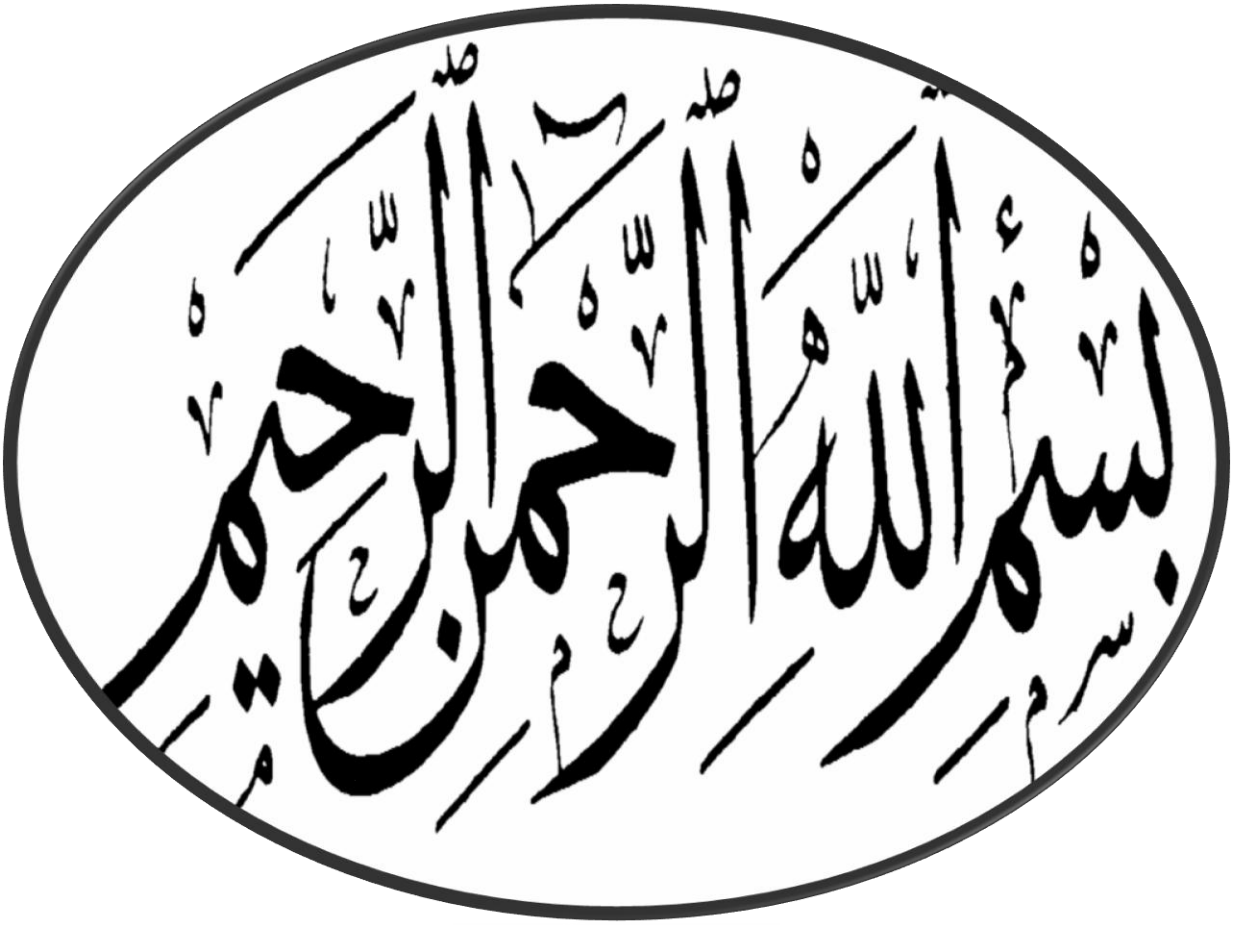
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع :

إلى الغالية والعزيزة وصديقتي الوفية الأبدية إلى أمي

إلى والدي الحبيب وقوتي في الحياة أطال الله في عمره ورزقه العافية

إلى كل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من إخوة وأخوات

إلى زوجي وسندي ورفيق دربي

إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة عباس لغرور _ خنشلة

إليكم جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع

قوطاي وداد

شكر

الحمد لله الذي أنعم علي بالتوفيق والسداد في القيام بهذا العمل المتواضع

أتقدم بجزيل الشكر إلى اليم الذي مازال يندفع وراء واجبه العلمي دون ملل.

إلى تلك الشمعة التي توقد دون أن تذوب.

إلى الذي يقال عنه كاد أن يكون رسولا.

إلى الذي ساعدني لبناء هذا الجهد المتواضع.

إلى الذي بعث في التفاؤل والاطمئنان.

وشكر خاص للأستاذ المشرف: نوري عزيز التي أفادني بنصائحه وإرشاداته القيمة.

كما أشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة، فلهم كل الشكر والتقدير.

وأتوجه بأول وآخر شكري إلى المولى عز وجل الذي أنار دربي وسهل أمري على إتمام هذا العمل المتواضع.

قوطالي وداد

مقدمة

يعد الحق في الغذاء احد حقوق الإنسان الأساسية التي تم الإقرار بها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948،فبعد الحربين العالميتين شهد العالم توفير الموارد الغذائية الأساسية وضمان استمرار الإمدادات الغذائية على المستويين الوطني والدولي.

حيث أصبحت قضية الأمن الغذائي من أهم القضايا التي تشغل دول ومنظمات العالم منذ نصف القرن الماضي، فالأمن الغذائي مطلب أساسي تعمل كل الدولة على تحقيقه بل هو هدف ملح تسعى الأسرة الدولية بأسرها إلى الوصول إليه.

وهذا ما عملت معضلة سلاسل التوريد العالمية على تحقيقه من خلال مجموعة من البرامج والاستراتجيات خاصة في أوقات الأزمات خاصة الأزمات الصحية التي تعد احد أهم التحديات الجديدة والتي شكلت تهديدا كبيرا للعالم وأثرت على مختلف المجالات الحيوية خاصة الأمن الغذائي.

- **أهمية الموضوع:**

تنبع أهمية الدراسة من عند اعتبارات علمية وعملية، وتمثل هذه اعتبارات فيما يلي:

أ- الأهمية العلمية:

يمثل هذا الموضوع احد أهم مواضيع الساعة، لذالك فهو يحتل أهمية كبيرة في الساحة السياسية والأكاديمية.

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يتناول بعد من أبعاد الأمن الإنساني ألا وهو الأمن الغذائي الذي يعتبر الركيزة الأساسية لحياة الأفراد.

ب- الأهمية العملية:

تأتي هذه الدراسة للبحث في دور وإسهامات سلاسل التوريد العالمية في تحقيق الأمن الغذائي وفق جملة من الاستراتجيات.

تمثل معضلة سلاسل التوريد العالمية من المواضيع الأكثر طرحا في الفترة الحالية لمالها من أثار كبيرة على مختلف الجوانب كالجانب الإنساني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبشرية جمعاء، بحيث تمتد أثارها على المدى الطويل.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

إن السبب وراء معالجة هذا الموضوع كان لأسباب ذاتية تتعلق بالباحث في حد ذاته، وأخرى موضوعية تدخل في إطار البحث العلمي.

أ-الأسباب الذاتية:

وتتمثل في :

- الاهتمام بقضايا ذات علاقة بمجال التخصص الأكاديمي والمتمثل في الدراسات الأمنية والإستراتجية.
- رغبة الباحث في الكشف عن تأثير سلاسل التوريد العالمية على الأمن الغذائي في الجزائر.

ب- الأسباب الموضوعية :

تتمثل في:

- إن دراسة موضوع الأمن الغذائي وسلاسل التوريد العالمية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي من أهم المواضيع التي لاقت اهتماما كبيرا من طرف الباحثين نظرا لأبعاده المختلفة.
- محاولة إثراء المكتبة الجامعية حول دور سلاسل التوريد العالمية في تحقيق الأمن الغذائي في ظل التحديات التي تواجه الجزائر.

- **إشكالية الدراسة:**

ساهم الاهتمام بقضايا الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي الذي يعتبر بعد مهم للأمن الإنساني إلى البحث عن هيئات ومنظمات دولية تسعى لتحقيق الأمن الغذائي ومنها سلاسل التوريد العالمية التي ظهرت في ظل تناصب الاهتمام بمشاكل الغذاء وتوفره وتوزيعه وجودته على المستوى العالم العربي.

الأمر الذي يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

- **كيف تؤثر اضطرابات سلاسل التوريد العالمية على الأمن الغذائي في الجزائر؟**

- **التساؤلات الفرعية:**

للإجابة عن الإشكالية نطرح جملة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

1- ما المقصود بمفهوم الأمن والأمن الغذائي؟

2- فيم تتمثل أبعاد الأمن الغذائي العالمي.

3- ما هو تأثير معضلة سلاسل التوريد العالمية في تحقيق الأمن الغذائي؟

4- ما هي تحديات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ؟

- **الفرضيات**

وللإجابة عن الإشكالية نقترح الفرضيات التالية:

- تؤدي اضطرابات سلاسل التوريد العالمية إلى تأثيرات سلبية على الأمن الغذائي في الجزائر من خلال قلة توفر المواد الغذائية وزيادة الأسعار.

- **المقاربات المنهجية:**

تتطلب دراسة أي موضوع علمي على أسس منهجية ضرورة الإستعانة بمجموعة من المناهج نظرا لأهميتها في تحليل موضوع الدراسة،لذلك فطبيعة دراستنا تقتضي استخدام المقاربات المنهجية التالية:

- **المنهج التاريخي:**

يقوم هذا المنهج على تتبع الظاهرة المدروسة ويهدف إلى تفسير مجموعة من الأحداث التاريخية والكشف عن العوامل التي أدت إلى هذه الأحداث، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن دراسة الأمن الغذائي وسلاسل التوريد العالمية يقودنا إلى دراسة تاريخ الأمن الغذائي الذي مر بالعديد من التغيرات والإضافات حتى تم التوافق على تعريف شامل في مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996.

- **المنهج الوصفي التحليلي:**

وهو من المناهج الأكثر شيوعا في العلوم السياسية خاصة والعلوم الإنسانية بشكل عام، ويقوم هذا المنهج على تفسير الوضع القائم للظاهرة.

وذلك من خلال تشخيص ووصف وتحليل حالة الأمن الغذائي في ظل معضلة سلاسل التوريد العالمية ومحاولة تقديم تصورات مستقبلية لحالة الأمن الغذائي في الجزائر.

-المنهج الإحصائي: تم توظيفه لتوضيح حجم إسهامات سلاسل التوريد العالمية والتجارة في تحقيق الأمن الغذائي.

أدبيات الدراسة:

يعد موضوع الأمن الغذائي ومنظمة الأغذية العالمية خصوصا في ظل جائحة كورونا من المواضيع التي نالت استقطاب واهتمام الباحثين، وفي هذا الإطار هناك العديد من المراجع والدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع حيث شكلت نقاط تقاطع كبيرة مع دراستنا أهمها:

- دراسة **"فتيحة ليبري"** الموسومة ب"**تحدي الأمن الغذائي في الجزائر"** الصادرة سنة 2021، تطرقا فيها إلى تقديم تصورات لحالة الأمن الغذائي في الجزائر ما بعد إبراز دور معضلة سلاسل التوريد العالمية وتتوقع في المستقبل أن تتحسن حالة الأمن الغذائي في الجزائر، وذلك من خلال تحسن مؤشرات الأمن الغذائي عبر تمكين أكبر قدر من سكان المعمورة من الوصول والحصول على الغذاء الكافي، ما سيسمح ذلك بتقليص معدلات انعدام الأمن والاستقرار.
- دراسة " **جمال عموج** " الموسومة ب **" تحدي الأمن الغذائي رؤية مشروع جزائري 2025"** الصادرة سنة 2020، تم التطرق فيها إلى وضع الأمن الغذائي الذي زاد تأزما جراء عدم تحسين من المنظومة الغذائية في ظل معضلة سلاسل التوريد العالمية مما زادت المخاوف من الآثار السلبية على النظام الغذائي.

- **تبرير خطة الدراسة:**

للإحاطة بالموضوع بكل جوانبه ارتئاينا تقسيم موضوع الدراسة إلى:

الفصل الأول عبارة عن مدخل مفاهيمي ونظري للأمن الغذائي، حيث تم التعريف بالأمن الغذائي وتطوره وذكر أبعاد الأمن الغذائي العالمي، ثم تطرقنا إلى أهم المقاربات النظرية التي تناولت موضوع الأمن الغذائي بدءا بالمقاربات التفسيرية الوضعية، مرورا بالمقاربات ما بعد الوضعية وصولا إلى مدرسة كوبنهاغن ونظرتها الموسعة للأمن من خلال مركب الأمن الإقليمي، فقد سعى كل منظور إلى الإلمام بمختلف الظواهر الأمنية وتحليلها لبلورة مفهوم الأمن بصفة عامة، وكذلك حاولنا تقديم مفهوم شامل عن سلاسل التوريد العالمية.

أما الفصل الثاني والموسوم بمعضلة سلاسل التوريد العالمية وواقع الأمن الغذائي في الجزائر ، فقد قسم إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول واقع الأمن الغذائي في الجزائر، حيث قمنا بتحديد مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر.

ليكون المبحث الثاني كفيلا لتحديد تأثير معضلة سلاسل التوريد العالمية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال تسليط الضوء على أهم المستويات التي تحدد طبيعة الأمن الغذائي في الجزائر.

يعالج المبحث الثالث الإجراءات المتخذة للحد من تأثيرات معضلة سلاسل التوريد العالمية على الأمن الغذائي في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

عند محاولتنا البحث في هذه الدراسة واجهتنا العديد من الصعوبات، وتكمن فيما يلي:

- قلة المراجع المادة العلمية المتعلقة بموضوع الأمن الغذائي وسلاسل التوريد العالمية.
- ما يزيد من صعوبة البحث كيفية اختيار مراجع البحث، فالصعوبة تكمن في نوعية المراجع والتي أغلبها مواقع الكترونية وكيفية توظيف هذه المراجع والاعتماد عليها في البحث.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تمهيد

المبحث الأول: الإطار العام لفهم مضامين الأمن الغذائي

المطلب الأول: العلاقة بين توسيع مفهوم الأمن ودراسات الأمن الغذائي

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الغذائي وتطوره

المطلب الثالث: الأمن الغذائي والمفاهيم المقاربة له

المطلب الرابع: أبعاد الأمن الغذائي العالمي

المبحث الثاني: التأصيل النظري للأمن والأمن الغذائي

المطلب الأول: الأمن وفق النظريات الوضعية

المطلب الثاني: الأمن وفق النظريات ما بعد الوضعية

المبحث الثالث: معضلة سلاسل التوريد العالمية

المطلب الأول: مفهوم سلاسل التوريد العالمية

المطلب الثاني: مفهوم معضلة سلاسل التوريد العالمية

المطلب الثالث: العوامل المؤدية إلى حدوث سلاسل التوريد العالمية

المطلب الرابع: العلاقة بين معضلة سلاسل التوريد العالمية وتحقيق الأمن الغذائي

خلاصة الفصل الأول

تمهيد

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي غاية تسعى لتحقيقها جل الدول، حيث أن تحقيق دولة ما لأمنها الغذائي ليس بالأمر السهل، لأن رهان تحقيق الأمن الغذائي هو ضمان إمدادات كافية من

الغذاء للسكان، والملاحظ أن مشكلة الغذاء تعتبر إحدى المشكلات الملحة التي تحتل الصدارة على أجندة الحكام والمنظمات العالمية التي اهتمت بشكل كبير بالعمل على توفير احتياجات الزيادات السكانية الضخمة.

كما تعتبر سلاسل التوريد العالمية العمود الفقري للاقتصاد العالمي، حيث تربط المنتجين والمستهلكين عبر شبكة معقدة من الموردين والمصنعين والموزعين، ومع زيادة العولمة أصبحت هذه السلاسل أكثر تعقيدا وتشبعا، مما يزيد من تعرضها للاضطرابات والمخاطر.

المبحث الأول: الإطار العام لفهم مضامين الأمن الغذائي

يتفق الجميع على أن الأمن من الضروريات الأساسية والجوهرية التي تسعى لها جميع الوحدات السياسية في النظام الدولي، فالأمن كمقاربة مفاهيمية ليس المفاهيم السهل تعريفها، حيث انتقل الأمن من المفهوم الضيق (العسكري) إلى المفهوم الواسع والذي يشمل مختلف الأمونات ومن بينها الأمن الغذائي، هذا الأخير الذي يعتبر من أهم القضايا التي تشغل دول ومنظمات العالم.

المطلب الأول: العلاقة بين توسع مفهوم الأمن ودراسات الأمن الغذائي

يتطلب تحديد مفهوم الأمن security ضرورة التعريج على تعريفه الذي يخطى باتفاق الدارسين حول تحديد ماهيته وإجلاء الغموض بشأنه نظرا للأهمية التي فرضها المفهوم في ميدان العلاقات الدولية.

أولا: المعنى اللغوي للأمن:

- إن الأمن هو المقابل المضاد للخوف والفزع، فهو الطمأنينة والاطمئنان إلى عدم توقع المكروه[1]
- يعني الأمن لغة نقيض الخوف، فيقال اطمئن ولم يخف، فهو آمن، ويقال لك الأمان أي قد أمنتك، ويقال توافر الأمن لمجتمع ما، أي استقرت فيه الأمور وتوافرت الطمأنينة بمن يعيشون فيه، وأحس فيه كل فرد بالحماية وأن حاجاته الأساسية توافرت له دون معاناة.[2]

أما المعنى اللاتيني للأمن sécurité فهو يكشف عن تناقض جوهري تقريبا تناقض متناقض تصادم بين الجزء sine والذي معناه بلا أو بدون sans والجزء cura ومعناه الرعاية soin يضفي هذان العنصران معا للامان معنى مقلقا دون عناية أو بدون عناية وبالتالي فهو عكس المعنى الحالي للأمن أي الحالة التي يغيب فيها الأمن.[3]

- الأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية: يعني حماية الأمن من خطر القهر على يد قوة أجنبية[4].
- إن مفهوم الأمن ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة وإن كانت المعاجم اللغوية أن تعريف الأمن يقصد به "التحرر من الخوف والقلق."

وتعرفه دائرة المعارف للعلوم الاجتماعية the encyclopaedia of social science بقدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية.[5]

ثانيا: المعنى الاصطلاحي للأمن:

[1] محمد عمارة، **مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام**، (القاهرة: مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع،2009)، ص09.
[2] نجدت صبري ناكرة بي، **الإطار القانوني للأمن القومي "دراسة تحليلية"**، (عمان: دار دجلة، 2011)، ص39.
[3] Thierybalzacq, qu'est ce que la sécurity national ?, la revie international et stratégique, n : 52,2003-2004,p.35.
[4] زكريا حسين، **الأمن القومي**، تم تصفح الموقع يوم 2022/03/14 على الساعة 12:55
Htpps://www.islam online.net/arabic/mafaheem/2000/11/article2.shtml

[5] أمينة بدر، **"أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا: دراسة حالة دول القرن الإفريقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013-2014)، ص10.

يشمل مفهوم الأمن العديد من التعاريف الاصطلاحية نظرا لتنوع واختلاف وجهات النظر بين الباحثين في ميدان العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، وقد تناولنا مجموعة من التعاريف للإلمام بكل مضمون ومحتوى معرفي لكل تعريف لتفادي الوقوع في التحيز والذاتية ومن بين هذه التعاريف تناولنا ما يلي:

- يرى ولتر ويلمان Walter Lippmann " أن الأمن يقصد به من وجهة نظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة أمام وجهة نظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر".[1]
- أما باري بوزان Barry Bouzon فيرى أن الأمن يعني العمل على التحرر من الخوف والتهديد، أما الأمن الوطني فيعني قدرة الدولة على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوطنية.[2]
- لقد ارتبط .
- لقد ارتبط الأمن في المتطور التقليدي بكيفية استعمال الدولة لقوتها لإدارة الأخطار التي تهدد وحدتها الترابية واستقلالها واستقرارها السياسي و ذلك في مواجهة الدول الأخرى وهكذا فانه بهذه الصدفة يكون الأمن مجرد مرادف للمصلحة الوطنية وكيفية تعزيزها بالاعتماد على القوة في شقها العسكري ويعود ذلك إلى حقيقة أن الدراسات الأمنية تطورت في إطار المدرسة الواقعية التي كانت ظروف الحرب الباردة المواتية لها لاحتكار هذا الحقل المعرفي [3].
- وقد أكد robert mC Anmar وزير دفاع أمريكي سابق واحد مفكري للإستراتيجية في كتابة "جوهر الأمن "إن هذا الأخير يعين التطور والتنمية سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة وأضاف: "الأمن الحقيقي للدولة ينبع من مفردها العميق للمصادر التي تهدد قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو في المستقبل [4] .
- أما بطرس غالي فيرى أن مفهوم الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية، وإنما يمتد ليشمل

---

[1] جون بيليس، شيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث،2004)، ص414.

[2] Barry bozan and lemehasen, **international security,** (uk, London: sage publication, 2007), p.02.

[3] أحمد فريحة، لدمية فريحة، **" الأمن والتهديدات الأمنية في العالم ما بعد الحرب الباردة"**، دفاتر السياسة والقانون، العدد14، 2016، ص159.

[4] عزيز نوري، **"الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012/2011)، ص46.

الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لان الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي.[1]

- تتفق معظم الأدبيات التي قامت بتعريف مفهوم الأمن على أن المفهوم يشير عموما إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف وإحلال شعور الأمان ببعديه النفسي والجسدي محل الشعور بالخوف، والشعور بالأمان قيمة إنسانية كونية مرغوبة لا تقتصر على فئة اجتماعية معينة أو مرتبطة بمستوى الدخل، فالفقير مثل الغني يحتاج إلى الشعور بالأمان ويسعى إلى تحقيقه وإن اختلفت درجات التمتع به، ونظرا لصعوبة تحقيق الأمان الكامل فقد أصبح ينظر للأمن على أنه مسألة نسبية مرهونة بالسعي لتعزيز أفضل الشروط لتوافره.[2]
- كما استعمل مصطلح الأمن من طرف " سيسيرو" cicero لوكرتيوس lucertus للدلالة على حالة الشعور بالحرية من التهديد، ومنذ القرن السادس عشر أصبح هذا المفهوم يستعمل في إطار الأمن العام security publica، ويشير المؤرخ كوز إلى تطور مفاهيم الأمن والحماية كمصطلح سياسي ومفهوم مركزي تبلور منذ القرون الوسطى تأثر بمفاهيم pax christianaو pax romana، وتطور في القرن السابع عشر كمفهوم معياري مطبق على أمن الفرد " الحماية الاجتماعية" والأمن الداخلي للدولة (شرطة) والأمن الخارجي للدول (الجيش والقوات المسلحة).[3]

التعريف الإجرائي للأمن:

من خلال هذه التعريفات وعلى الرغم من عدم حصرها، يمكن إعطاء تعريف إجرائي وشامل للأمن، حيث يمكن القول بأنه "مجموعة من التدابير والقوانين التي يتبعها الإنسان لتحقيق الحماية لنفسه وماله وممتلكاته أو عرضه أو أي شيء ثمين يخاف عليه، إضافة إلى تامين سلامة الدولة ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تؤدي بها غال ى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي.

ومما لاشك فيه أن مفهوم الأمن توسع بعد نهاية الحرب الباردة لينتقل من البعد العسكري إلى إبعاد مختلفة سواء السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية ... ويشمل كذلك حتى الرابطات فيما بينها .

[1] معمر بوزنادة، **المنظمات الإقليمية ونظام الجماعي**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992)، ص16.

[2] علاء عبد الحفيظ، **الأمن القومي المفهوم والأبعاد**، (القاهرة: المعهد المصري للدراسات، 2020)، ص04.

[3] عمار بالة، **"التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري مالي نموذجا"**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، (جامعة باتنة1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017)، ص20.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الغذائي وتطوره

أولا:تعريف الأمن الغذائي

يعني مفهوم الأمن الغذائي حسب منظمة الأغذية والزراعة الدولية (fao) عام 1996 في المادة 1 منه: "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من اجل حياة صحية ونشيطة."

- ✓ لقد أصبح هذا المفهوم أكثر توافقا مع تحرير التجارة الدولية خاصة في السلع الغذائية لينتقل مفهوم الأمن الغذائي من المفهوم التقليدي الذي يرتبط تحقيقه بالاكتفاء الذاتي وتوفير الغذاء محليا إلى المفهوم الحديث الذي يتعلق بالفجوة بين كمية وقيمة المواد المستوردة والمصدرة [1].
- ✓ في عام 1986 نشر البنك الدولي تقريره الموسوم ب"الفقر والمجاعة" الذي عرف فيه الأمن الغذائي بأنه: "وصول جميع الناس في جميع الأوقات إلى ما يكفي من الغذاء لحياة نشطة وصحية, فقد تركز تعريفه على الديناميكيات الزمنية لانعدام الأمن الغذائي.

وعرض التمييز بين انعدام الأمن الغذائي المزمن المرتبط بمشاكل الفقر المستمر أو الهيكلي وانخفاض الدخل وانعدام الأمن الناجم عن الكوارث الطبيعية أو الانهيار الاقتصادي أو النزاعات .[2]

- ✓ يعتبر الغذاء شرطا أساسيا من شروط بقاء الكائن البشري،لكن ذلك البقاء مرهون بدرجة كبيرة جدا بتامين قضية الغذاء لفترات محدودة من الزمن، فقد قامت إحدى المنظمات العالمية بتوحيد الرؤى حول قضية الأمن الغذائي نتيجة اهتمامها بهذه القضية المتعلقة بالإنسان، حيث عرف الأمن الغذائي بأنه: "توافر الغذاء لكل فرد من الشعب في أي فترة بكمية ونوعية كافية تضمن له حياة صحية سليمة ونشطة ".

لأن هذه الأخيرة تحتاج إلى طاقة مصدرها الغذاء بكل أنواعه وبالكميات والنوعيات التي يحتاجها الجسد لممارسة الوظائف الحيوية إذ أن حق الشعوب في الغذاء يعني انه تأكيد جمعي قانوني في العيش في ظروف تليق بإنسانية وتحفظها له وتمكنه من القيام بمختلف النشاطات الاعتيادية، لأنه حق الشعوب فالتغذية بكل مستوياتها الاجتماعية.

---

[1] وسيلة واعر، قرمية دوفي، **"دراسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2009-2019"**، **مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة**، المجلد08، العدد02، السنة2021، ص67.

[2] يوسف بن يرة، **"محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية"**، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد38، 2018، ص16.

لمفهوم الأمن الغذائي مستويان يمكن التمييز بينهما في أن الأول يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي.

ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة إضافة إلى انه غير واقعي، كما انه يفوق على الدولة أو قطر معين إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستقلال المزايا النسبية أما الثاني فيشير إلى قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا.

وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعين أو الأقطار المعينة بميزة نسبية على الأقطار الأخرى سواء بالمساعدات الدولية أو الدخول إلى الأسواق الغذائية الدولية لتبادل السلع، وبالتالي فان المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تامين الغذاء بالتعاون مع الآخرين .[1]

التعريف الإجرائي للأمن الغذائي :

يشير مصطلح الأمن الغذائي إلى توفر الغذاء للأفراد دون أي نقص، ويعتبر بان الأمن الغذائي قد تحقق فعلا عندما يكون الفرد لا يخش الجوع أو انه لا يتعرض له، ويستخدم كمعيار لمنع حدوث نقص في الغذاء مستقبلا أو انقطاعه اثر عدة عوامل تعتبر خطيرة ومنها الجفاف والحروب وغيرها من المشاكل التي تقف عائقا في وجه توفر الأمن الغذائي .

ثانيا :تطور مفهوم الأمن الغذائي

مر مصطلح الأمن الغذائي Food Security بالعديد من التغيرات والإضافات حتى تم التوافق على تعريف شامل في مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 والذي ينص على أنه: " الحالة التي يتحقق فيها الحصول المادي والاقتصادي على الغذاء الكافي والأمن والمغذي لكل الناس وفي كل الأوقات بشكل يلبي احتياجاتهم الغذائية، كما يناسب أذواقهم الغذائية المناسبة بما يدعم حياة نشطة وصحية، وقد انبثق التعريف العام للأمن الغذائي بشكل أساسي من السلوك الإنساني للأفراد المتضررين من حالة انعدام الأمن الغذائي.

[1] بلقاسم سلاطنية، مليكة عرعور، **"معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده"**، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد05، جوان 2009، ص07.

- في منتصف السبعينيات نشطت الحوارات العالمية حول الأمن الغذائي وقضايا المجاعات وأزمات الغذاء، ثم ظهر مصطلح الأمن الغذائي أول مرة خلال مؤتمر الأغذية العالمي 1974، حيث تم تسليط الضوء على أهمية الإمدادات الغذائية والتأكيد على ضرورة توفر الأغذية الأساسية واستقرار أسعارها في شروط أساسية في تحقيق الأمن الغذائي وذلك على المستويين الدولي والوطني.[1]
- تبع ذلك تحليل لحالة الأمن الغذائي قدمته منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة Fao في عام 1983، حيث ركز التحليل على أهمية الحصول على الغذاء عبر تحقيق التوازن بين العرض والطلب، ثم تم العمل على تطوير المفهوم ليشمل المستوى الفردي والأسري، فضلا عن المستويين الإقليمي والوطني.
- وفي عام 1986، قدم البنك الدولي تقريرا حول الفقر والجوع، تناول فيه الفرق بين انعدام الأمن الغذائي المزمن والمؤقت، حيث يرتبط الأول بتحديات طويلة، الأجل كالفقر المستمر وانخفاض الدخل، بينما تسببت الكوارث الطبيعية والنزاعات والصدمات الاقتصادية بحدوث انعدام للأمن الغذائي المؤقت.
- وفي منتصف التسعينات، زاد الاهتمام بتركيب الأغذية وسلامتها وتحقيق التوازن الغذائي بما يدعم حياة نشطة وصحية.
- وفي عام 1994 قدم تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي undp مفهوما جديدا للأمن يتمحور حول الفرد والذي عرف بالأمن الإنساني، ويشتمل على سبعة أبعاد، كان الأمن الغذائي أحدها.
- وفي مؤتمر قمة الغذاء العالمية لعام 1996 تم التعريف الحالي الأكثر شمولية الذي ركز على الحصول على الغذاء وتوافره واستقرار إمداده، كما تم تحديد مبدأ الحق في غذاء كاف في العام ذاته.[2]

المطلب الثالث: الأمن الغذائي والمفاهيم المقاربة له

لا يزال مفهوم الأمن الغذائي يتداخل إلى حد كبير مع طائفة من المفاهيم التي تقترن به أو تتشابه معه مما زاد صعوبة الباحثين في إيجاد تعريف موحد وملائم، ولهذا يمكن إبراز معنى هذه المصطلحات إثراء للمحتوى وتجاوز لمشكل الاختلاط المفاهيمي، واللبس الذي قد يقع فيه القارئ في حالة عدم تحديد معاني هذه المصطلحات القريبة من مفهوم "الأمن الغذائي".

[1] هديل القطامين، **" الأمن الغذائي Food Security"**، تم تصفح الموقع يوم 2022/03/30 على الساعة 14:50. Political.encyclopedia.org.

[2] هديل القطامين، مرجع سبق ذكره.

أولا: الفجوة الغذائية:

مقدار الفرق بين ما تنتجه الدولة ذاتيا وما تحتاجه من الغذاء، وبالتالي هو تلك الكمية من المواد الغذائية التي يحتاجها البلد الواحد ولا يستطيع توفيرها محليا، بل يلجأ إلى إشباعها عن طريق الاستيراد عن الخارج.

الفجوة الغذائية = الاستهلاك الغذائي – الإنتاج الغذائي المحلي.

ثانيا: الاكتفاء الذاتي:

هناك التباس بين مفهوم الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، لذا من الضروري التفرقة بين المفهومين.

فالاكتفاء الغذائي هو قدرة أي بلد على القيام بالحاجات الغذائية الأساسية لكل السكان، من خلال تخصيص الموارد الزراعية المتاحة لإنتاج الموارد الغذائية محليا بغض النظر عن اعتبارات الميزة النسبية.

ويقصد بها قدرة الدولة على الاعتماد الكلي على الإمكانيات الخاصة للبلد في إنتاج كل حاجاته الغذائية داخل البلد.[1]

فالاكتفاء الذاتي مفهوم يمكن قياسه وذلك بنسبة الإنتاج المحلي إلى الاستهلاك الوطني على الشكل التالي:

الاكتفاء الذاتي = الإنتاج الوطني/ المتاح من الغذاء *100

لذا يمكن النظر إلى مفهوم الاكتفاء الذاتي باعتباره أضيق من مفهوم الأمن الغذائي، حيث يسعى الأول على عدم اللجوء إلى العالم الخارجي، ومحاولة التخلي عن الاستيراد بينما يسعى الثاني إلى قياس قدرة الدولة على توفير غذاء ملائم لمواطنيه عن طريق الإنتاج الوطني أو الاستيراد، وهناك أمثلة عن هذه الحالات كالهند واندونيسيا والسعودية، حيث اكتفت بإنتاجها الوطني خاصة في ميدان الحبوب في الحالة الأولى، واليابان والنرويج مثلا في الحالة الثانية.

وبالتالي لا يعتبر الاكتفاء الذاتي ضمانا لتحقيق الأمن الغذائي في أغلب الأحيان فهو مفهوم سياسي أكثر منها مفهوم اقتصادي.

[1] يوسف بن يزة، مرجع سبق ذكره، ص19.

ثالثا: أمان الغذاء

تعرف منظمة الصحة العالمية أمان الغذاء بأنه: " جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء اللازم لضمان أن يكون الغذاء أمنا موثوقا به وصحيا وملائم للاستهلاك الآدمي.

ويذكرنا عن التسويق marki eting في مجال السلع الغذائية أن الاهتمام في المرحلة الأولى كان منصبا على توفير السلع الغذائية، أي أن الاهتمام كان منصبا على الكم لأن الطلب يفوق العرض.

ثم بدأت بعد ذلك الاهتمام بالنوعية والجودة أو الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية، وحاليا في المرحلة الأخيرة بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية، أو ما يعرف بأمان الغذاء، وزاد هذا الاهتمام أكثر بعد ظهور مرض جنون البقر والحمى القلعية وما أحدثاه من خوف عالمي.[1]

رابعا: انعدام الأمن الغذائي

الحالة التي يفتقر فيها الأشخاص إلى إمكانيات الوصول إلى الكميات الكافية من الأغذية المأمونة والمغذية لضمان نمو وتنمية طبيعيين لحياة مفعمة بالنشاط والصحة.

قد يأتي نتيجة عدم توفر الأغذية أو عدم كفاية القدرة الشرائية أو التوزيع الغير ملائم واستخدام الأغذية بشكل غير مناسب على صعيد الأسر.

ويعتبر انعدام الأمن الغذائي إلى جانب تقهقر أوضاع الصحة والإصحاح وممارسات الرعاية والإطعام غير مناسب، الأسباب الأساسية للحالات التغذوية البيئية، وقد يكون انعدام الأمن الغذائي مزامنا أو موسميا أو انتقاليا.

وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم01: انعدام الأمن الغذائي استنادا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي

[1] مرجع نفسه، ص20.

المصدر: https://www. fao.org.com

المطلب الرابع: تحديات الأمن الغذائي العالمي

للأمن الغذائي تحديات أساسية كما تحدد العناصر الأساسية للأمن الغذائي ومنها تتناول أبرزها تأثيرا أو تأثرا به في أي بلد وذلك لتحقيق أمنها الغذائي.

أولا: التحديات الديموغرافية

يتدخل العنصر البشري في هذه القضية من ثلاثة مراحل:

1. **التأمين الغذائي:** الذي ظهر لأجله بذاته وبقاءه، لذا عدد الأساليب والطرق منذ وجود اجتماعي تبعا للظروف التي يعيها.
2. **الإنتاج والتسيير:** على اعتبار هاتين العمليتين الأساسيتين في تجسيد الأمن الغذائي الذاتي بكفاءة عالية.
3. **الكائن البشري:** يعتبر الأهم باعتباره مقياسا للكفاية الغذائية لأنه المحدد للأزمة الغذائية التي تستدعي التأمين لها.

ثانيا: التحديات الاقتصادية

يعتبر العنصر الاقتصادي علاقة مباشرة للأمن الغذائي إذ يتجسد في الإنتاج الفلاحي كميا ونوعيا ووفق ما يستدعيه الوضع الحي للإنسان، لكن عالم الأرض والزراعة مرتبط بالدرجة الكبيرة بالكثير من العوالم التي تؤثر على مسار الحركة الإنتاجية الكمية والكيفية.[1]

بالإضافة إلى ما سبق فان البعد الاقتصادي يتضمن جانبا تنمويا يتمثل في اثر مستوى الامن الغذائي السائد في الدولة على التنمية الاقتصادية،فضلا عن انخفاض مستويات الفقر التي تسمح للمواطن اقتناء حاجياته من الغذاء وتلبية حاجته منه،والأمن المنتج لحالة الاستقرار الداخلي الذي يسمح بزيادة معدلات النمو الاقتصادي

وعلى عكس من ذلك فان تدهور مستوى التغذية ينتج تدهور الحالة الصحية للعنصر البشري،ويهدد قدرته على الدخول في سوق العمل نظرا لعدم صلاحيته .

ثالثا: التحديات السياسية

تعتبر الدولة الجهة المعينة بتامين الغذاء للمجتمع بكل أفراده وفئاته وجماعاته دون استثناء، فنجد المواثيق الدولية المقرة على حقوق الإنسان والمتمثل في الحق في الغذاء، حيث أعطت أولوية كبيرة للحق في غذاء سليم وحي لكل السكان والأكثر من ذلك محاولة بناء علاقات دولية قائمة على منطق الآنسة.

مما سبق يمكن القول إن تحقيق الأمن الغذائي هي اللبنة التي تساعد الدولة على التنمية في جميع المجالات.

وان بناء صرح ديمقراطي يؤمن الأداء الفعال لمؤسسات الدولة التي تضمن لجميع مواطنيها التمتع بجميع الحقوق، وينتج أرضية للتوافق المجتمعي وأمنه، الاستدامة الديمقراطية، ولعل ابرز مثال على ذلك الدولة الاسكندينافية وعلى رأسها المملكة النرويجية .

رابعا:التحديات الثقافية

إن التحدي الثقافي يختلف عن التحديات السالفة الذكر كليا،لأنه لا يتطلب قرارا سياسيا أو أمرا واجبا للتنفيذ أو يتوقف على مقدار رأس المال المستثمر فيه لان القضية هنا تتعلق

[1] كاهنة مولاي، حسيبة مقراني، **"إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر 2019/2000"**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية مقدم لقسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018/2017، ص11.

بدرجة كبيرة بنوع معتقدات الفرد ودلالات تلك المعتقدات في إطار الأرض والعمل بها وقيمة العمل الفلاحي .[1]

لقد أكد علم النفس من خلال الدراسات التي قام بها عدد من العلماء أمثال تايلورTaylor مالينو فسكي malinovsky، أنطوان طوماس Antoine tomas، أجريت على الكثير من الشعوب أن الثقافة دفعت بالكثير على اختلاف رؤاهم حول الأرض والعلم بها والزراعة فيها وأنواع منتوجاتها، إضافة إلى اختراع أساليب مختلفة للأمن الغذائي وتطويرها، وإبداع في الوسائل التكنولوجية، فان ثقافة أي شعب من الشعوب تحمل الكثير من القيم بحب الأرض وحب العمل الفلاحي وتحدي كل أنماط الصعوبات المتعلقة سواء بالظروف الاقتصادية أو السياسية للبلاد، وبالتالي يصبح التمسك بالأرض نوعا من القداسة التي تعطيه معنى الوجدان، إضافة إلى اختراع أساليب مختلفة للأمن الغذائي، فقد كشف علماء الأنثروبولوجيا والأركيولوجيا أشكالا كثيرة أوجدها الإنسان منذ القدم لتأمين الغذاء حسب البيئة التي يعيش فيها المجتمع ومعطيات الواقع الجغرافي، فقد عرف الإسكيمو التجميد وسكان الجبال القديد وسكان التلال التمر، المهم في هذه القضية أن دلالة الأمن الغذائي كظاهرة اجتماعية هي ممارسة الإنسان منذ الأزل لهذا السلوك.

يقصد بأثر التحدي الثقافي على الأمن الغذائي قدرة الشعب على إيجاد طرق كثيرة وكيفيات تناسب وضعه وظروفه وهذا يدخل في إطار حق الشعوب في تقرير المصير الممزوج بحقه في الغذاء.

خامسا: التحديات الاجتماعية

إن الأمن الغذائي لا يخلو من الآثار الاجتماعية المتولدة عنه، إذ نجده يرتبط بمبدأ تحقيق الاستقرار لتلك المجتمعات وضمان مستقبل أمن من الاضطرابات والتقلبات في كميات السلع الغذائية الضرورية لحياة الأفراد، فيعتبر الفرد مقوم أساسي من مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر الغذاء حق من حقوق الإنسان التي نصت عليها التقارير الواردة من المنظمات العالمية.

ومن الآثار الاجتماعية الخطيرة لمسألة أزمة الغذاء نجد:

1. ضعف الإنتاج الزراعي والغذائي يؤذي المزارعين بالخصوص لأن مداخليهم تنخفض بالنسبة للشرائح الأخرى.

[1] كاهنة مولاي، حسيبة مقراني، مرجع نفسه، ص12.

2. تفشي ظاهرة البطالة ما ينجم عنها آفات كما هو الحال في النزوح الريفي بحثا عن العمل.

مما تقدم الإدلاء بكل موضوعية وشفافية أن ما تعيشه اليوم الدول النامية من جوع وغياب الأمن الغذائي هو نتاج تراكمات تاريخية في إطار نظام اقتصادي غير عادل يخدم مصالح الدول الكبرى التي أسست جميع المنظمات الدولية الفعالة في المجتمع الدولي.[1]

المبحث الثاني: التأصيل النظري للأمن والأمن الغذائي

نظرا للتطور الذي شهده الأمن في حقل العلاقات الدولية، ظهرت العديد من المدارس الفكرية التي ساهمت في تحديد وضبط مفهوم الأمن من الناحية النظرية، لذلك ارتأى منظرو العلاقات الدولية إلى وضع نظريات ساهمت في تفسير الأمن والأمن الغذائي، انطلاقا من النظريات الوضعية كالواقعية والليبرالية وصولا إلى النظريات ما بعد الوضعية كالبنائية ونظرية مركب الأمن الإقليمي وإسهاماتهم في تطوير وتوسيع مفهوم الأمن.

المطلب الأول: الأمن وفق النظريات الوضعية

تعتبر النظريات الوضعية من بين الاتجاهات التقليدية لفترة الحرب الباردة، حيث حافظت على النظام الوستفالي القائم على مركزية الدولة باعتبارها الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية ولها الحق في احتكار وسائل العنف.

[1] مرجع نفسه، ص13.

حيث برزت في هذه الفترة نظريتين هامتين نتيجة للتطورات التي عرفها حقل الدراسات الأمنية تركزت أساسا في النظرة الواقعية والليبرالية للأمن.

أولا: التصور الواقعي للأمن

تعتبر أفكار توماس هوبز Thomas Hobbes من أهم المرجعيات الفكرية للمدرسة الواقعية، فعلى حد تعبير هوبز أن الحرب تنشأ من الميل الفطري للبشر لمحاربة بعضهم البعض بدلا من التعاون، وبالتالي فالحرب هي الحالة الطبيعية للعلاقات الإنسانية.

فالحالة الطبيعية عند هوبز تعتبر أن كل إنسان هو تهديد محتمل لأن الكفاح من أجل البقاء في عالم يتميز بموارد محددة هو " صراع الكل ضد الكل".[1]

يرى ديمون آرون في الحالة الطبيعية الأمن هو الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية.[2]

وترى الواقعية الجديدة néoréalisme وعلى رأسها كينث والتز kenneth waltz أن النظام الدولي هو نظام فوضوي، وتركز كذلك على أولوية الأمن prierait of Security أكثر من الأهداف الأخرى للدولة، وبالتالي فإن تحقيق الأمن يعني قدرة الدولة على الحفاظ على بقاءها بالاعتماد على نفسها كمطلب أساسي في نظام دولي يتسم بالفوضى ويفتقد لسلطة مركزية، حيث تجد كل دولة نفسها على الدوام معرضة للخطر أو تهديد دولة أخرى، مما يدفعها إلى تعظيم قوتها العسكرية لتلافي ذلك الخطر المحتمل هذا من جهة، ومن جهة أخرى هذا التأهب العسكري يسبب الشك والريبة بالنسبة للدول الأخرى.[3]

وفي هذا السياق يوجد نهجان متنافسان ضمن النموذج الواقعي ولكل منهما افتراضاته حول المعضلة الأمنية security dilemma وتأثيرها في احتمالات الحرب وإمكانية التعاون بين الدول في سبيل التخفيف من آثار الفوضى في بنية النظام الدولي.

1. **الواقعية الهجومية:**

تعد افتراضات الواقعية الهجومية متشائمة بخصوص الآثار المترتبة على الفوضى في بنية النظام الدولي، وترى أن المعضلة الأمنية تتطلب من كل دولة أن تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من القوة الخاصة بها، ولا يقتصر هذا السعي على تعظيم أمنها بل يتعداه

[1] أمينة دير، مرجع سبق ذكره، ص16.
[2] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005)، ص18.
[3] أمينة دير، مرجع نفسه، ص16.

لتحقيق الهيمنة والسيطرة على الدول الأخرى وذلك نتيجة طبيعية لعدم الثقة بنوايا الدول الأخرى.

2. **الواقعية الدفاعية:**

تشترك مع الواقعية الهجومية في أن الفوضوية في بنية النظام الدولي تفرض عدم الثقة بنوايا الدول الأخرى والسعي لتحقيق قدر من القوة يفترض وجود عوامل عديدة مثل التكنولوجيا العسكرية، الجغرافيا، المعتقدات والإستراتيجية القومية الحديثة ما قد يضاعف تكاليف الحرب الهجومية، ونتيجة لذلك فإن إستراتيجيات الدفاع أكثر جاذبية للدول من إستراتيجيات الهجوم.[1]

يقول "هيجل" أن الدول تتعامل مع بعضها ككيانات مستقلة ولأن الإرادة المستقلة لكل منها هي التي تعطي الشرعية للاتفاقيات فيما بينها، ولأن إرادة كل منها هي الرغبة في تحقيق مصالحها، فهذا يعني أن تحقيق المصلحة هي الهدف الأعلى الذي يحكم العلاقات بين الدول.[2]

يمكن إجمال أهم مسلمات الواقعية في تحديد مفهوم الأمن في:

- الدولة فاعل وحدوي ومركزي، قدراتها تسمح بمعرفة وتعريف أولوياتها وبذلك تعتبر هي المصدر الوحيد للأمن.
- النظام الدولي يصطبغ بصيغة فوضوية في ظل غياب سلطة مركزية ومشتركة يمكنها تنظيم العلاقات التنافسية فيما بين الدول.
- الدول تعمل على تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها أو لزيادة نفوذها وهذا ما يزيد من حدة المخاطر والتوترات بينها.
- الشك والتوجس Incertitude في العلاقات الإستراتيجية بين الدول يعتبر عنصرا ثابتا، بمعنى أن هذه العلاقات مبنية على غياب الثقة لأن كل دولة تبحث عن تحقيق ولو حد أدنى من القوة وبالتالي فهي تسعى إلى التسلح كنتيجة لذلك لأنه في سياق مبدأ self help يعد الأمن معطى نادرا، وهو ما يبرر ترفع كل دولة إلى الدخول في صراع من أجل البقاء.

[1] أحمد قاسم حسين، **"نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع"**، **سياسات عربية**، العدد 20، 2016، 127.
[2] جيمس دورتي، روبرت بالسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985)، ص62.

- استقرار أو عدم استقرار النظام الدولي يتوقف بشكل كبير على بنيته بمعنى أن ذلك مشروط بتوزيع القدرات- خاصة العسكرية- لا سيما في ظل التوازن بين القوى الكبرى وهو ما يعبر عن الرغبة في الحفاظ من عدمه على هذه البنية التي تحدد سلوك الدول.[1]

ثانيا: التصور الليبرالي للأمن:

لقد تمخضت النظرية الليبرالية عن الفكر الغربي في القرن السادس عشر وأصبحت أيديولوجية واضحة المعالم ومهيمنة في القرن السابع عشر، وانتشرت بشكل متدرج ولعبت دورا أساسيا ومهما في المجال السياسي طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وكانت سببا في تحولات اجتماعية وسياسية عظمى في المجتمعات الغربية وفي سياق تطورها التاريخي أصبحت الليبرالية أقسام مختلفة ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- **الليبرالية الكلاسيكية:**

نشأت في القرن 16 وبرزت في القرن 17 بهيئة أيديولوجية متكاملة ومؤثرة، ولعبت دورا بارزا وأساسيا طوال القرنين 18و19 خدمة للمصالح الرأسمالية الحديثة في المجتمعات الغربية، وكذلك لتأمين الأهداف الاستعمارية التي رسمها المستعمرون الغربيون في البلدان والدول غير الغربية.

- **الديمقراطية الاشتراكية:**

تعود نشأتها للنصف الثاني من القرن 19 تمثل الجانب المعتدل من الليبرالية إذ تبلورت إثر الأزمات والانتكاسات التي واجهتها الليبرالية الكلاسيكية واعتمدت كمنهج لإنقاذ الرأسمالية الغربية.

لقد صعد نجم الديمقراطية الاشتراكية في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية واستمرت حتى العقد الثامن من القرن 20وتراجع دورها لاحقا مع نشوء الليبرالية الحديثة.

- **الليبرالية الحديثة:**

[1] عمار بالة، مرجع سبق ذكره، ص42.

تمثل أحد أنماط المدرسة الليبرالية إذ تشكل أساسها النظري في بدايات القرن 20، ولكن تنظيرها الحقيقي المنسجم بدأ بعد النصف الثاني من القرن العشرين، وبرزت منذ أواخر السبعينيات بصفتها الأيديولوجية المهيمنة والمتنفذة في الفكر الغربي وهي الآن تعد النظرية الرائدة والحاكمة بلا منازع في العالم الحديث.[1]

يمكن حصر الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها الليبرالية في:

- ❖ الفاعلون غير الدولة nom state actors كوحدات مهمة في السياسة العالمية، فالمنظمات الدولية مثلا قد تكون في بعض الأحيان فاعلا مستقلا، والأمر نفسه بالنسبة للمنظمات غير الحكومية وغير الوطنية كمنظمات حقوق الإنسان وجماعات حماية البيئة التي تلعب من جانبها دورا مهما في صناعة السياسة العالمية.
- ❖ الدولة ليست فاعلا وحدويا بالنسبة للتعداديي ن، بل تتكون من أفراد، جماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة، فالدولة لا يمكن النظر إليها كفاعل فردي وحدوي لأن ذلك يعتبر تجاهلا لتعدد الفاعلين المشكلين للوحدة المسماة " الدولة" من جهة وتجاهلا للتفاعلات بين هذه الفواعل actors ودور التأثيرات الداخلية والخارجية بالنسبة للدولة.
- ❖ يتحدى الليبراليون التعدديون الافتراض الواقعي القائم على اعتبار الدولة فاعلا عقلانيا rational actors.
- ❖ الأجندة السياسية العالمية تبقى قابلة للتوسيع، فإذا كانت مسائل الأمن الوطني مهمة، فإن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية البارزة بفعل تنتمي حدة الاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات المهمة أيضا.[2]
- ❖ تنقسم النظرية الليبرالية إلى اتجاهين هما:

أ- الليبرالية البنيوية stracturallibralism :

استندت فكرة السلام الديمقراطي التي ظهرت في ثمانينات القرن 20، فمن الناحية النظرية إن بداية الاستقرار الدولي تبدأ من المجتمعات المحلية بأن تتحول الجماعات المكونة لهذه المجتمعات إلى السبل السلمية في بناء العلاقات وتحقيق الحاجات بالاعتماد على الآليات

[1] شهريار زرشناس، **الليبرالية**، تر: حسن الصراف، (إيران: المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، 2017)، ص10.

[2] عمار بالة، **"مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط"**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2012/2011)، ص17.

الاقتصادية والسياسية بدلا من القوة للتعبير عن الحاجات والأهداف والإرادات السلوكية، هذا المستوى الأولي من السلم سوف يتطور إلى مستويات الدولية عندما تعمم التجربة في الدول وتنتشر الديمقراطية تفضل الطرق السلمية في التعامل مع القضايا الدولية والتفاعل مع الفواعل الأخرى بدلا من الاعتماد على القوة.[1]

ب- الليبرالية المؤسساتية institutionallibralism :

تعني فكرة المؤسسية في العلاقات الدولية وفقا للمنهج الليبرالي وجود العديد من المؤسسات سواء كانت إقليمية أم دولية تساهم في منع اندلاع المواجهات بين الدول والتقليل من النزاعات المسلحة واللجوء إلى التفاوض الدولي كوسيلة لحل النزاعات من خلال الأطر التنظيمية لتلك المنظمات.

وقد دعمت المدرسة الليبرالية إنشاء المنظمات الدولية ابتداء بعصبة الأمم وانتهاء بالأمم المتحدة بالإضافة إلى إنشاء المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية وإن ظلت عصبة الأمم تمثل الأوضح في هذا الصدد.[2]

المطلب الثاني: الأمن وفق النظريات ما بعد الوضعية

لم تعد النظريات الوضعية التقليدية (الواقعية والليبرالية) كفيلة لاستيعاب وتفسير مظاهر مستجدات جديدة خاصة المتعلقة بالأمن، الأمر الذي دفع بالنظريات ما بعد الوضعية الجديدة إلى ضرورة تكييف البحث في المجال الأمني وتوسيعها لما يستجيب وواقع هذه التحولات الجديدة.

أولا: التصور البنائي للأمن:

يرجع ظهورها إلى فشل المقاربات التقليدية في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، فالبنائية هي الحركة المعارضة الأسرع نموا داخل نظرية الأشعة تحت الحمراء، ولكن جزءا جيدا من هذا النمو هو نتيجة ثانوية لعدم وجود أي تعريف واضح لما قد يتضمنه هذا النهج.[3]

[1] عامر مصباح، **نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010)، ص95.
[2] جهاد عودة، **النظام الدولي- نظريات وإشكاليات-** ، (القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)، ص55.
[3] Chris brouin, understanding international relations, new York : palagrav publishers, 2001,p.48.

- ترجع أصول النظرية البنائية إلى القرن 18 في كتابات الفيلسوف الإيطالي جيامبا تيستافيكو giambattista vico، غير أن البنائية كنظرية بذاتها في العلاقات الدولية برزت مع نهاية الحرب الباردة، وأبرز روادها بيتر كاتزنشتاين peter katzenstien فريديريك كراتوشويل friedrich karochwil وألكسندر واندت alexander wendet.
- ويعتبر نيكولاس أوناف أول من استعمل مصطلح البنائية في كتابه "عالم من صنعنا" word of our maiking، حيث ركز على انتقاد أعمال البنيوية الواقعية التي فشلت بتنبؤ نهاية الحرب بطريقة سلمية.
- تركز البنائية على عنصر الهوية identity الذي أهملته جميع النظريات التفسيرية، إذ تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية (الدول) وتستجيب لمطالبها ومؤسساتها وعلى هذا الأساس الهوية تولد وتصقل المصالح.
- كما ترفض البنائية ما يسمى بتصور كرة البلياردو للعلاقات الدولية والذي تعتمد عليه الواقعية لأنه فشل في إبراز الأفكار ومعتقدات الفاعلين الذين أقحموا أنفسهم في نزاعات وصراعات دولية، بينما يرغب البنائيون في اختبار ما يوجد بداخل كريات البليار للوصول إلى إدراكتور معمق بشأن تلك الصراعات.
- كما أنها حسب ألكسندر واندت منهج للعلاقات الدولية، يفترض ما يلي:
  - ✓ الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
  - ✓ تذاتنية inter subjectivityا لبنى الأساسية للنظام القائم على الدول.
  - ✓ تشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام.
- بالنسبة إلى وانت فإن الأهو هو ما تريد الدول العمل به أي ان الدولة هي التي تقوم بخلق حالة آمنة من خلال إدراك صناع قرارها.[1]

تتلخص أطروحات البنائية حول الأمن في النقاط التالية:

[1] توفيق بوستي، **" مفهوم الأمن ومنظورات ما بعد الوضعية"**، المعهد المصري للدراسات، 2019، ص01.

- الفوضى الدولية والبحث في القوة هي من تكوين صناع القرار وليس حقائق موضوعية، فهي تكوين ذاتي، وتؤكد على قضية توظيف الأمن والفوضوية لخدمة المصالح الأخرى.[1]
- الشروط المادية ليست المحدد الوحيد للأمن كالقوة العسكرية والاقتصادية، والقوة العسكرية لا تنفع ولا تكفي لتفسير الواقع الدولي، وهناك محددات أخرى كالقيم والمفاهيم الثقافية والأيديولوجية والهوياتية، فمتغير الهوية والخطاب السياسي وحقائق وإدراكات صناع القرار تؤدي حسب البنائيين إلى تغيير الوضع الدولي من الوضع الحربي إلى وضع سلمي.

ثانيا: مدرسة كوبنهاغن ومفهوم الأمن

تعتبر مدرسة كوبنهاغن من بين أبرز المدارس التي عمدت إلى توسيع وتعميق مفهوم الأمن مستمدة أصولها التنظيرية في العلاقات الدولية من كتاب المنظر " باري بوزان " barry buzan: الناس، الخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية people state : and fear: The National security problem in international Relations الصادر عام 1991.[2]

وترتكز دراسات مدرسة كوبنهاغن على التجليات الاجتماعية للأمن، بمعنى أن الأمن ليس مفهوما ثابتا كما أقرها يوهان غالتونغ في إطار هذه المدرسة، بل إنه بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي، وبهذا الشكل يمكن توسيع الأمن ليتجاوز المنظور التقليدي الذي يركز على الحروب بين الدول.

يعد باري بوزان من أبرز مفكري مدرسة كوبنهاغن، إلى جانب وجاب دو ويلد jaab de wilde، وأول ويفر OLE Weaver، والعديد من المفكرين الذين يعملون تحت ى لواء معهد كوبنهاغن لدراسات السلام، وتنطلق مدرسة كوبنهاغن للأمن على اعتباره وقبل كل شيء مسعى une démarche ،[3] وأن الفاعلين Actor ينزعون إلى إهمال خيار التفاوض

[1] كريمة أرزقي، **"الأمن الطاقوي للإتحاد بين الخيار الروسي والتوسطي 2001-2016**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية، (جامعية تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015-2016)، ص57.

[2] عمار بالة، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري: مالي أنموذجا،(مذكرة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية العلوم السياسية، 2007)، 71.

[3] سليمان عبد الله الحربي،" مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، "المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008، ص 19.

والتسويات السلمية بهدف تبني مسار الأمننة Securitisation ، وهو مسار ترتكز أسسه على تعريف ذاتي للتهديد ضد البقاء.

كما تعتبر مدرسة كوبنهاغن أوّل المساهمين في إعادة صياغة مفهوم الأمن وفتح مجالاتٍ جديدةٍ للبحث في حقل الدراسات الأمنية منذ العقد الثامن من القرن العشرين، حيث انطلقت من إرادةٍ في تأسيس مسار خاصّ للدّراسات الأمنية يسمح بالتغلّب على حدود الدراسات الإستراتيجية التقليدية والمقاربات الكلاسيكية في العلاقات الدّولية، عن طريق مدّ مجال البحث إلى أبعد من الجانب العسكري البحت وتعميقه أكثر من العلاقات بين الدّول فقط، فعلى مستوى نظرية العلاقات الدولية فإن مقاربة مدرسة كوبنهاجن هي تقريبًا "غير قابلةٍ وويليامز Huysmans للتصنيف"، فماك سويني يعتبر أنّ أغلبية أعمالها "موضوعيّةٌ وواقعيّةٌ"، في حين أنّ هويزمانز Huysmans وويليامز Williams يعتبرانها "خليطًا من الواقعيّة والبنائيّة.[1]

وينطلق منظور كوبنهاغن للأمن من تعريف باري بوزان للأمن على أنه: "العمل على التحرر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن يعبر عن "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، وفي سعيها للأمن فإن الدول والمجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضها البعض، لكن يتعارضان في أحيان أخرى فأساس الأمن هو البقاء، لكن يشمل على أحيان أخرى على جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود"،كما يعتبر باري بوزان الأمن بأنه[2]:

- العمل على التحرر من التهديد (وفي سياق النظام الدولي فانه يعني) قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يرونها معادية، فالحد الأدنى للأمن هو البقاء، لكنه يتضمن أيضا إلى حد معقول سلسلة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود.
- ولا يعني بوزان بالعمل على التحرر من التهديد" الانفلات منه أو تحييده كليا "، على اعتبار أنه لدى تحليله للبنية الفوضوية للنظام الدولي والأمن يقول" إنه في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن أن يكون نسبيا فقط أبدا مطلقا، أما الأمن القومي عنده فهو

[1] سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016، ص 27.

[2] مرجع نفسه، ص28.

مفهوم ''محافظ'' لأنه يتعلق بالدول الموجودة، ذلك أنه يعرفه بأنه ''قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية

المبحث الثالث: معضلة سلاسل التوريد العالمية

يعتبر مفهوم سلاسل التوريد حديثا نسبيا إذ بدأ الاهتمام بهذا النوع من التكتلات في بداية عام 1980، وذلك لما له من فوائد تساهم في تحسين كفاءة أعضاء سلسلة التوريد في إنتاج المنتجات أو تقديم الخدمات، في الوقت المناسب وبالكيفية المناسبة والتكلفة الأقل.

المطلب الأول: مفهوم سلاسل التوريد العالمية

يعرف swaminathan سلسلة التوريد بأنها: [1] " شبكة من كيانات الأعمال المستقلة، مسئولا بشكل جماعي عن أنشطة تأمين الاحتياجات والتصنيع والتوزيع المتعلقة بعائلة أو أكثر من المنتجات المترابطة."

ويعرفها stevenson بأنها:[2] " تسلسل من المنظمات (تسهيلاتها، ووظائفها، وأنشطتها)، المشتركة بإنتاج وتسليم سلعة أو خدمة، وتبدأ بموردين رئيسين وتنتهي بالعميل النهائي"

كما تعرف سلاسل التوريد العالمية على أنها شبكة من الشركات والمؤسسات التي تشترك في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات عبر الحدود الدولية، تشمل هذه الشبكة جميع الخطوات من استخراج المواد الخام إل تسليم المنتجات النهائية إلى المستهلكين.

يمكن تقسيم سلاسل التوريد إلى عدة مراحل رئيسية:

- **الموارد الأولية:** استخراج وتجميع المواد الخام مثل المعادن، النفط والمواد الزراعية.
- **التصنيع:** تحويل المواد الخام إلى منتجات نصف نهائية أو نهائية في مصانع موجودة في مختلف الدول.
- **النقل والتوزيع:** نقل المنتجات من مواقع الإنتاج إلى الأسواق العالمية باستخدام وسائل النقل المتنوعة مثل الشحن البحري، الجوي والبري.
- **التخزين:** تخزين المنتجات في مخازن أو مراكز أو توزيع حتى تكون جاهزة للتسليم.
- **التسليم النهائي:** توصيل المنتجات إلى المتاجر أو مباشرة إلى المستهلكين.

تدار هذه العمليات من خلال تكنولوجيا المعلومات، الشركات التجارية والاتفاقيات الدولية التي تضمن تدفق سلس للبضائع والخدمات عبر الحدود.

كما تعرف أيضا على أنها الشبكات المعقدة التي تربط الشركات والمصانع والمزارع والموردين والموزعين حول العالم بهدف إنتاج وتوزيع السلع والخدمات.

تتضمن سلاسل التوريد العالمية جميع الخطوات اللازمة لتوصيل المنتجات من المواد الخام إلى المستهلك النهائي، ومع العولمة أصبحت سلاسل التوريد أكثر تعقيدا وتوزعا على نطاق واسع، مما يجعلها أكثر عرضة للتحديات والمخاطر.

شهد مفهوم سلسلة التوريد عدة تعار يف منها فيما يلي: [1]

[1] محمد شيخ ديب، **إدارة سلسلة التوريد**، ج2، (مصر: القاهرة، دار العلم للنشر والتوزيع، 2004)، ص58.
[2] مرجع نفسه، ص59.

- سلسة التوريد كل الأنشطة المتعلقة بتدفق وتصنيع المنتجات من خلال الموردين إلى المستهلك النهائي، إضافة إلى تدفق المعلومات، و كلا التدفقين يتم في الاتجاهين من الموردين إلى العملاء و العكس من العملاء إلى الموردين.
- سلسلة التوريد عبارة عن شبكة من المسؤوليات الجماعية لمكونات السلسلة المستقلة وشبه المستقلة لأنشطة الشراء والتصنيع والتوزيع المتعلقة بالمنتجات.
- سلاسل التوريد هي عملية إدارة تدفق المواد والمنتجات التامة من الموردين إلى المستهلكين وذلك من خلال سلسلة من أنشطة الصنع والتخزين والتوزيع على مدار نقاط تصنيع و تخزين و توزيع مختلفة.
- سلسلة التوريد هي تتابع من المنظمات، تسهيلات ووظائف وأنشطة تلك المنظمات والتي يتم تضمينها في الإنتاج والتسليم للمنتج والخدمة، حيث يبدأ التتابع مع الموردين الرئيسيين للمواد الخام ويمتد نطاقه في كل الطرق وحتى العميل النهائي.
- تشمل التسهيلات: المخازن، المصانع، مراكز التشغيل، مراكز التوزيع، مكاتب التجارة والتوكيلات.

- تشمل الوظائف والأنشطة: التنبؤ، الشراء، إدارة المخزون، إدارة المعلومات، تأكيد الجودة، الجدولة، الإنتاج، التوزيع، التسليم، وأخيرا خدمة العميل.

أما بالنسبة للتحديات الرئيسية التي تواجه سلاسل التوريد العالمية فهي تتمثل في: [2]

1- التعقيد اللوجيستي: تعدد الأطراف المتداخلة في سلاسل التوريد يزيد من التعقيد في إدارة العمليات اللوجيستية، مما يتطلب تنسيقا دقيقا بين مختلف الجهات.

2- التقلبات الاقتصادية: ويقصد به التأثر بالتقلبات في أسعار الصرف، أسعار المواد الخام والتضخم يؤثر بشكل مباشر على تكاليف الإنتاج والشحن.

3- المخاطر الجيوسياسية: وهي النزاعات السياسية والعقوبات التجارية التي يمكن أن تعرقل حركة السلع والخدمات عبر الحدود.

4- الأزمات البيئية والكوارث الطبيعية: وتتمثل في الزلازل والأعاصير التي يمكن أن تدمر البنية التحتية والتي بدورها تؤدي إلى توقف الإنتاج والنقل.

---

[1] Sunil chopra , peter meindl , **supply chain management : strategy, planning, and operation, (** New york : oxford university pressinc, 2007),p.25.

[2] محمد شيخ ديب، مرجع نفسه، ص62.

5- الأوبئة والأزمات الصحية: وقد رأينا ذلك من خلال كوفيد - 19 الذي أدى إلى تعطيل واسع النطاق للإنتاج والنقل بسبب الإغلاق وتقييد الحركة.

المطلب الثاني: مفهوم معضلة سلاسل التوريد العالمية

تشير معضلة سلاسل التوريد العالمية إلى التحديات والمشكلات التي تواجه إدارة وتنظيم تدفق السلع والخدمات عبر الحدود الدولية، هذه التحديات التي تتضمن التأخيرات والاضطرابات، نقص المواد الخام والتقلبات السياسية والاقتصادية.

كما تعرف على أنها التحديات والمشكلات التي تنشأ في الشبكة العالمية التي تربط الموردين، المصنعين، الموزعين، وبائعي التجزئة، والتي تؤثر على تدفق السلع والخدمات عبر الحدود الدولية، هذه المعضلة التي تتمثل في القدرة على إدارة هذه السلاسل المعقدة بكفاءة وضمان استمرارية الإمداد في مواجهة الاضطرابات المختلفة.[1]

كما عرفت أيضا على أنها: [2] مجموعة من التحديات المعقدة والمتشابكة التي تواجه إدارة وتنظيم تدفق المواد الخام، المكونات والمنتجات النهائية عبر شبكة عالمية من الموردين والمصنعين والموزعين وصولا إلى المستهلكين النهائيين، هذه المعضلة تنجم عن التفاعل بين عوامل اقتصادية، سياسية، بيئية وتكنولوجية تؤدي إلى اضطرابات وتحديات متعددة تؤثر على كفاءة وفعالية سلسلة التوريد.

أ- عناصر معضلة سلاسل التوريد العالمية

وقد تمثلت عناصر معضلة سلاسل التوريد العالمية التي تشير إلى العوامل الأساسية التي تسبب وتؤدي إلى تفاقم المشكلات والتحديات التي تواجه معضلة سلاسل التوريد على المستوى العالمي، هذه العناصر تسهم في تعقيد إدارة وتنسيق الأنشطة المختلفة التي تضمن تدفق المنتجات والخدمات عبر الحدود الدولية، وفيما يلي توضيح للعناصر الرئيسية لمعضلة سلاسل التوريد العالمية: [3]

- **التعقيد اللوجيستي والجغرافي:** وقد تمثلت في:
  - **تعدد الأطراف:** تشمل سلاسل التوريد العالمية العديد من الأطراف بما في ذلك الموردين والمصنعين والموزعين عبر دول متعددة مما يزيد من تعقيد التنسيق والإدارة.

[1] محمد شيخ ديب، مرجع نفسه، ص65.
[2] مرجع نفسه، ص66.
[3] مرجع نفسه.

- **تعدد المواقع:** توزع الأنشطة والمرافق على نطاق جغرافي واسع يعقد علميات النقل والتخزين والتوزيع.
- **التقلبات الاقتصادية والمالية:** وتمثلت في التغيرات التي تطرأ على أسعار المواد الخام، تقلبات أسعار الصرف، التضخم وتكاليف الشحن التي تؤثر بشكل مباشر على تكاليف وإدارة سلاسل التوريد العالمية.
- **المخاطر الجيوسياسية:** وتشمل النزاعات السياسية والحروب التجارية والعقوبات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في بعض المناطق، مما يؤثر على تدفق السلع والخدمات.
- **الأزمات البيئية والكوارث الطبيعية:** وقد تمثلت في الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والأعاصير والفيضانات وحرائق الغابات والتي يمكن أن تؤدي إلى تعطل البنية التحتية والنقل.
- **الأوبئة والأزمات الصحية:** وقد ظهر ذلك جليا في مرحلة كوفيد - 19 الذي تسبب في تعطيل الإنتاج والنقل وسلاسل التوريد بسبب الإغلاق الكلي الذي فرض القيود على الحركة ونقص العمالة.
- **التطورات التكنولوجية:** إن التقدم التكنولوجي السريع يتطلب تكيفا مستمرا مع تقنيات جديدة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لضمان كفاءة وشفافية سلسلة التوريد.
- **الاستدامة والاعتبارات الدينية:** وهو الضغط المتزايد من قبل الحكومات والمستهلكين للالتزام بمعايير الاستدامة البيئية والاجتماعية، مما يضيف تعقيدا إضافيا على معضلة سلاسل التوريد.

ب- تأثير معضلة سلاسل التوريد العالمية

تأثير معضلة سلاسل التوريد العالمية يشير إلى النتائج والآثار السلبية التي تنجم عن التحديات والمشكلات المتعلقة بإدارة سلاسل التوريد المعقدة والمتشابكة على المستوى العالمي، هذه التأثيرات تتجلى على مختلف المستويات وتشمل الجوانب الاقتصادية، التشغيلية، الاجتماعية والسياسية وفيما يلي سنوضح أهم التأثيرات الرئيسية:[1]

1- التأثير على الكفاءة التشغيلية: وتمثل في:

[1] ويليام فرانك، **إدارة معضلة سلاسل التوريد العالمية**، تر: جورج النجار، (لبنان: بيروت، دار العلم والعلوم للنشر والتوزيع، 2015)،ص144.

- **التأخيرات في التسليم:** وهي الاضطرابات في سلاسل التوريد التي تؤدي إلى تأخيرات في تسليم المواد الخام والمنتجات النهائية، مما يؤثر على جداول الإنتاج والتوزيع.
- **زيادة التكاليف:** وهي تتمثل في تكاليف الشحن والنقل قد ترتفع نتيجة للتقلبات الاقتصادية أو الأحداث الجيوسياسية، مما يزيد من التكلفة الإجمالية للمنتجات.

2- التأثير على الاقتصاد العالمي: وذلك ب:

- **تعطل الإنتاج والتجارة:** اضطرابات سلاسل التوريد يمكن أن تؤدي إلى توقف الإنتاج في العديد من الصناعات مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي العالمي.
- **التضخم:** وقد تمثل جليا في زيادة التكاليف الناجمة عن الاضطرابات في سلاسل التوريد يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار مما يسبب تضخما يؤثر على المستهلكين والشركات.[1]

3- التأثير على الأمن الغذائي: وقد تبين ذلك من خلال

- **نقص الإمدادات الغذائية:** وهي الدول التي تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية يمكن أن تواجه نقصا في الإمدادات الغذائية نتيجة اضطرابات سلاسل التوريد العالمي مما يهدد الأمن الغذائي.
- **ارتفاع أسعار المواد الغذائية:** وذلك من خلال تأخيرات الشحن وزيادة تكاليف النقل يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، مما يجعلها أقل تكلفة للمستهلكين.

جـ -استراتيجيات مواجهة معضلة سلاسل التوريد العالمية

إن لمواجهة معضلة سلاسل التوريد العالمية كان لابد من وضع جملة من الاستراتيجيات التي تساعد على فك هذه المعضلة والتحسين في الأداء وذلك من خلال:[2]

- **تنويع مصادر الإمداد:** وذلك من خلال تقليل الاعتماد على الموردين أو مناطق جغرافية معينة من خلال تنويع مصادر الإمداد لضمان استمرارية التدفق.

[1] ويليام فرانك، مرجع نفسه، ص145.
[2] مرجع نفسه، ص147.

- **تحسين البنية التحتية اللوجستية:** وتمثلت في الاستثمار في تحسين وتحديث البنية التحتية للنقل والتخزين لتقليل التأخيرات وضمان تدفق سلس للسلع.
- **تبني التكنولوجيا والابتكار:** وذلك من خلال استخدام تقنيات مثل التحليلات التنبؤية، الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء لتحسين كفاءة سلاسل التوريد والتنبؤ بالمخاطر.
- **تعزيز التعاون الدولي:** وذلك من خلال إقامة شركات إستراتيجية واتفاقيات تجارية دولية لتعزيز التعاون وتخفيف حدة التحديات المشتركة.
- **إدارة المخاطر وبناء المرونة:** وهو من خلال تطوير استراتيجيات لإدارة المخاطر وتعزيز مرونة سلسلة التوريد لمواجهة الأزمات غير المتوقعة بشكل فعال.

المطلب الثالث: العوامل المؤدية إلى حدوث معضلة سلاسل التوريد العالمية

معضلة سلاسل التوريد العالمية تعتبر واحدة من التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد العالمي اليوم. تنشأ هذه المعضلة من مجموعة من العوامل المتشابكة والمتعددة التي تؤدي إلى اضطرابات وتعقيدات في تدفق السلع والخدمات عبر الحدود.

من أبرز هذه العوامل:[1]

- عدم الشفافية والتعقيد : إذ تكون سلاسل التوريد متعددة الطبقات وغالبًا ما تكون مبهمة، مما يجعل من الصعب على الشركات تتبع المنتجات والمواد من مصدرها إلى المستهلك النهائي. هذا النقص في الشفافية يمكن أن يؤدي إلى تأخيرات وصعوبات في الاستجابة للأزمات مثل الكوارث الطبيعية أو الأوبئة.
- التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية : تعد أحد العوامل الرئيسية الأخرى؛ حيث تؤثر التغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي والصناعي، وتحدث الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير والزلازل أضرارًا بالغة في البنية التحتية اللوجستية.
- الأزمات الصحية : كما شهدنا مع جائحة كوفيد- 19، تؤدي إلى تعطيل العمالة، وإغلاق الحدود، وتقليل حركة النقل، مما يبرز هشاشة الأنظمة العالمية.
- التوترات الجيوسياسية والنزاعات الدولية : أيضًا تلعب دورًا كبيرًا، حيث تفرض قيودًا تجارية وعقوبات اقتصادية تعيق تدفق البضائع وتزيد من التكاليف.
- الاعتماد الكبير على موردين أو مناطق محددة يمثل مشكلة رئيسية ، فعندما تعتمد الصناعات بشكل كبير على عدد قليل من الموردين، فإن أي اضطراب في تلك المناطق أو لدى هؤلاء الموردين يمكن أن يسبب اختناقات شديدة في الإمدادات.
- التغيرات السريعة في الطلب نتيجة التغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية، تتطلب من الشركات التكيف بسرعة مع ظروف السوق المتغيرة. التحديات اللوجستية مثل نقص

[1] ويليام فرانك، مرجع نفسه، ص150.

حاويات الشحن، وارتفاع تكاليف النقل، والازدحام في الموانئ تؤدي إلى تعطيل سلاسل التوريد.

- التغيرات التنظيمية :[1] المفاجئة في اللوائح والتشريعات يمكن أن تعيق تدفق السلع وتؤدي إلى زيادة التكاليف التشغيلية. الأزمات الاقتصادية والمالية تؤثر على القدرة الشرائية للمستهلكين، وتحد من الاستثمارات في البنية التحتية اللوجستية.
- التبني السريع للتقنيات الجديدة مثل ، التكنولوجيا والابتكار قد يسبب اضطرابات مؤقتة، بينما التحولات في سلوك المستهلكين تجاه الاستدامة والمنتجات العضوية تتطلب من الشركات إعادة تنظيم سلاسل التوريد الخاصة بها.
- الأوبئة الحيوانية والنباتية، مثل إنفلونزا الطيور والأمراض النباتية، تؤثر على الإنتاج الزراعي والحيواني، مما يؤدي إلى نقص في المنتجات وزيادة في الأسعار.
- التحديات الاجتماعية والعمالية : بما في ذلك النزاعات العمالية وظروف العمل غير الآمنة، تؤدي إلى تعطيل الإنتاج والتوريد ، في الوقت نفسه التهديدات الأمنية مثل الإرهاب والهجمات السيبرانية[2] على الأنظمة اللوجستية تعرقل العمليات بشكل كبير.

إجمالاً، تتداخل هذه العوامل مع بعضها البعض، مما يجعل إدارة سلاسل التوريد العالمية أكثر تعقيدًا وتطلب مرونة واستجابة سريعة للتكيف مع التحديات الجديدة والمتغيرات، لتحقيق استدامة واستمرارية عملياتها.

بالإضافة إلى العوامل المذكورة سابقًا، هناك عوامل أخرى تسهم في تفاقم معضلة سلاسل التوريد العالمية نذكر ما يلي:[3]

- التحديات البيئية والاستدامة : أصبحت أكثر بروزًا حيث يزيد الوعي بالتغير المناخي والاستدامة، هذا يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات صديقة للبيئة ويجبر الشركات على تعديل سلاسل التوريد الخاصة بها لتلبية المعايير البيئية الصارمة.
- التغيرات في اللوائح التنظيمية : سواء كانت بيئية أو تجارية أو متعلقة بالسلامة، تتطلب من الشركات التكيف بسرعة وغالبًا ما تكون مصحوبة بتكاليف إضافية وعمليات إعادة هيكلة.
- التحديات اللوجستية والنقل : تشمل أيضًا نقص العمالة المؤهلة في قطاع النقل واللوجستيات، مما يؤدي إلى تأخيرات وزيادة في التكاليف[4].
- التغيرات الديموغرافية والاجتماعية : مثل زيادة التحضر وتغير الأنماط السكانية، تؤثر على مواقع الإنتاج والاستهلاك وبالتالي تتطلب تعديلات في سلاسل التوريد لتلبية الطلبات المتغيرة.
- الأحداث غير المتوقعة مثل الهجمات السيبرانية على الأنظمة اللوجستية يمكن أن تعطل العمليات بشكل كبير وتسبب في خسائر مالية كبيرة. على سبيل المثال،

[1] محمد سيد، **سلسلة التوريد: المفاهيم والاستراتيجيات والتحديات**، (مصر: القاهرة، دار الأهرام، 2016)، ص45.
[2] مرجع نفسه.
[3] محمد سيد، مرجع نفسه، ص47.
[4] مرجع نفسه.

الهجمات السيبرانية على الشركات التي تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا الرقمية يمكن أن تعطل نظام الإدارة اللوجستية بالكامل، مما يؤدي إلى شلل تام في تدفق السلع.

التطورات في التجارة الإلكترونية أيضًا تؤثر بشكل كبير على سلاسل التوريد. مع زيادة الطلب على التسوق عبر الإنترنت، تحتاج الشركات إلى إعادة التفكير في نماذج التوزيع الخاصة بها لتلبية الطلبات الفورية والمتزايدة.

- التحديات الجمركية والضريبية : بما في ذلك التعريفات الجمركية المتغيرة والقيود الضريبية على السلع المستوردة، يمكن أن تؤدي إلى تغييرات في مسارات سلاسل التوريد وتأثير على التكاليف والوقت.
- التحولات الاقتصادية العالمية : بما في ذلك التباطؤ الاقتصادي والتوترات التجارية بين الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين، تؤدي إلى عدم استقرار في الأسواق وتأثيرات مباشرة على تدفق السلع والخدمات. في هذا السياق، تعاني الشركات من تقلبات في العرض والطلب تتطلب استراتيجيات مرنة وسريعة التكيف.
- الابتكار في التسويق والتوزيع : مثل استخدام التكنولوجيا الرقمية للتسويق والتوزيع الذكي، يمكن أن يؤدي إلى تغييرات جذرية في كيفية تفاعل الشركات مع الأسواق والعملاء، مما يفرض تحديات جديدة على سلاسل التوريد.[1]

وأخيرًا التحديات الأخلاقية والاجتماعية مثل حقوق العمال والعدالة الاجتماعية والضغوط من قبل المجتمع المدني لزيادة الشفافية والمسؤولية الاجتماعية للشركات، تؤدي إلى ضرورة تبني ممارسات أكثر استدامة ومسئولة، مما يزيد من تعقيد إدارة سلاسل التوريد[2].

إجمالاً، هذه العوامل المتشابكة تعكس الطبيعة الديناميكية والمتغيرة لسلاسل التوريد العالمية، وتوضح الحاجة إلى استراتيجيات متكاملة ومرنة لضمان الاستدامة والقدرة على التكيف في مواجهة الأزمات المتعددة. الشركات والحكومات يجب أن تكون على استعداد للتكيف مع هذه التحديات من خلال تبني التكنولوجيا الجديدة، تحسين الشفافية، وتطوير البنية التحتية اللوجستية، وضمان استدامة العمليات لتقليل التأثيرات السلبية وتعزيز استقرار سلاسل التوريد العالمية.

إلى جانب العوامل المذكورة، يمكن تسليط الضوء على بعض العوامل الإضافية التي تزيد من تعقيد معضلة سلاسل التوريد العالمية[3]:

- التذبذب في أسعار المواد الخا م: تقلبات الأسعار العالمية للمواد الخام مثل النفط، المعادن، والمحاصيل الزراعية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على تكاليف الإنتاج والنقل.

[1] رجب عطا الله، " **تحديات سلاسل التوريد في ظل الأزمات العالمية"** ، **مجلة العلوم السياسية والاقتصادية،** الجزائر، العدد12، 2015،ص80.

[2] مرجع نفسه.

[3] رجب عطا الله، مرجع نفسه، ص82.

هذه التذبذبات تؤدي إلى عدم استقرار في التكاليف التشغيلية وتحد من قدرة الشركات على التخطيط المالي بعيد المدى.

- تزايد الضغط على الموارد الطبيعي : زيادة استهلاك الموارد الطبيعية بسبب النمو السكاني والاقتصادي تضغط على العرض المتاح من المواد الخام، مما يؤدي إلى نقص في الموارد وارتفاع أسعارها، وزيادة التنافس على هذه الموارد بين الدول والشركات[1].
- زيادة التعقيد في شبكات التوريد: مع توسع الشركات في أسواق جديدة والاعتماد على موردين من مختلف أنحاء العالم، تصبح شبكات التوريد أكثر تعقيدًا وتعرضًا للمخاطر. التنسيق بين العديد من الأطراف الفاعلة في مختلف الدول يزيد من احتمالات حدوث اختناقات واضطرابات.
- التحديات الثقافية واللغوية : التعامل مع موردين وعملاء من ثقافات مختلفة يتطلب فهمًا دقيقًا للاختلافات الثقافية واللغوية، مما قد يؤدي إلى تحديات في التواصل والتفاوض، وتأخير في العمليات اللوجستية.
- الضغوط البيئية والممارسات المستدامة : تزايد الوعي البيئي والضغط من قبل الحكومات والمستهلكين لتبني ممارسات مستدامة يجعل الشركات تضطر إلى تعديل عملياتها لتكون أكثر صديقة للبيئة، مما يتطلب استثمارات إضافية وتغييرات في سلاسل التوريد.
- اللوائح والقيود الجمركية: التغيرات المستمرة في اللوائح الجمركية بين الدول، بما في ذلك التعريفات الجمركية والسياسات المائية، تؤثر على تدفق السلع وتزيد من التعقيدات في إدارة سلاسل التوريد العالمية.
- التغيرات السياسية : التغيرات في الحكومات والسياسات الوطنية، بما في ذلك الانتخابات والتغيرات السياسية الكبيرة، يمكن أن تؤثر على القوانين واللوائح المتعلقة بالتجارة وسلاسل التوريد، مما يسبب اضطرابات غير متوقعة.
- المخاطر السيبرانية : زيادة الهجمات السيبرانية والتعرض للمخاطر الأمنية الإلكترونية يمكن أن تعطل الأنظمة الرقمية والشبكات اللوجستية، مما يؤدي إلى توقف العمليات وسرقة البيانات الحساسة.

إجمالًا، تتطلب إدارة هذه العوامل من الشركات والحكومات تطوير استراتيجيات مرنة وقابلة للتكيف، والاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية، وتحسين التعاون بين مختلف الأطراف في سلاسل التوريد لتعزيز الاستدامة والقدرة على الاستجابة للأزمات.

المطلب الرابع: العلاقة بين معضلة سلاسل التوريد العالمية والأمن الغذائي

تشكل معضلة سلاسل التوريد العالمية تهديدًا كبيرًا للأمن الغذائي، حيث تعتمد معظم الدول بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية. تعقد سلاسل التوريد العالمية الممتدة، التي تشمل عدة دول وموردين، يخلق بيئة هشة يمكن أن تتعرض للاضطرابات بسهولة، أما الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات، قد تؤدي إلى تدمير المحاصيل

[1] مرجع نفسه.

الزراعية وتقليل الإنتاج الغذائي، مما يؤثر سلبًا على الإمدادات الغذائية العالمية على سبيل المثال التأثيرات المتزايدة لتغير المناخ تؤدي إلى تقلبات في الإنتاج الزراعي، مما يزيد من صعوبة تأمين الإمدادات الغذائية المستقرة[1].

الأزمات الصحية العالمية، كما شهدنا خلال جائحة كوفيد- 19، أدت إلى تعطيل كبير في العمالة وسلاسل النقل والإمداد، مما أسفر عن نقص في المواد الغذائية وارتفاع الأسعار هذا الاضطراب كان له تأثير ملحوظ على البلدان النامية، التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد لتلبية احتياجاتها الغذائية.

التوترات الجيوسياسية والنزاعات الدولية يمكن أن تؤدي إلى فرض قيود تجارية أو حظر على تصدير بعض السلع الغذائية، مما يزيد من هشاشة الأمن الغذائي.

التحديات اللوجستية، مثل نقص حاويات الشحن وارتفاع تكاليف النقل، تؤدي إلى تأخيرات في تسليم المواد الغذائية، مما يؤثر على توفر المنتجات الغذائية الطازجة ويؤدي إلى زيادة الهدر الغذائي.

كما أن التذبذب في أسعار المواد الخام والمنتجات الزراعية يزيد من صعوبة التخطيط المالي للدول والشركات، مما ينعكس على القدرة على تأمين إمدادات غذائية كافية.

تؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة عدم الاستقرار في أسعار الغذاء، مما يؤثر على قدرة الأسر ذات الدخل المنخفض على تأمين احتياجاتها الغذائية الأساسية زيادة أسعار الغذاء تؤدي إلى تفاقم معدلات الفقر والجوع، وتضع ضغوطًا إضافية على النظم الغذائية المحلية.

إلى جانب النقاط التي تم ذكرها سابقًا، هناك جوانب إضافية تسلط الضوء على العلاقة بين معضلة سلاسل التوريد العالمية والأمن الغذائي[2]:

- التبعية للموردين الرئيسيين: تعتمد العديد من الدول على عدد محدود من الموردين الرئيسيين للغذاء، مما يزيد من خطر حدوث اضطرابات في حالة وقوع أي مشكلات في تلك المناطق أو لدى هؤلاء الموردين. على سبيل المثال، توقف الإنتاج في منطقة زراعية رئيسية يمكن أن يؤدي إلى نقص حاد في الإمدادات الغذائية في الأسواق العالمية.
- الاعتماد على النقل البحري والجوي: النقل البحري والجوي يعتبران جزءًا حيويًا من سلاسل التوريد الغذائية العالمية. أي تأخير أو اضطراب في هذه الوسائل بسبب العوامل البيئية أو القضايا اللوجستية مثل إغلاق الموانئ أو الازدحام، يمكن أن يؤدي إلى تأخير في تسليم المواد الغذائية. هذا يتسبب في نقص المنتجات، خاصة تلك التي تتطلب النقل السريع مثل الفواكه والخضروات الطازجة.
- تقلبات الأسعار العالمية: تؤدي التغيرات المفاجئة في الأسعار العالمية للمواد الغذائية إلى اضطراب في الأسواق المحلية، حيث تجد الدول المستوردة صعوبة في التكيف مع هذه التقلبات. على سبيل المثال، ارتفاع أسعار الحبوب يمكن أن يؤدي إلى زيادة

[1] معتصم شاهر، **تحديات سلاسل التوريد في ظل الأزمات الدولية**، (بيروت: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2018)، ص85.
[2] معتصم شاهر، مرجع نفسه، ص86.

تكاليف الخبز والمنتجات الأساسية الأخرى، مما يضع ضغوطًا على الأسر ذات الدخل المحدود ويزيد من معدلات الفقر والجوع.

- التحديات في التخزين والتوزيع: تبرز مشاكل التخزين والتوزيع كعائق إضافي في سلاسل التوريد العالمية. ضعف البنية التحتية للتخزين وعدم كفاءة أنظمة التوزيع يمكن أن يؤدي إلى هدر كبير في المواد الغذائية، مما يقلل من توافر الغذاء ويزيد من أسعاره.

- الاضطرابات السياسية والاجتماعية: النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي تؤدي إلى تدمير الأراضي الزراعية وتعطل الإنتاج الزراعي. كما أن النزاعات يمكن أن تؤدي إلى نزوح السكان، مما يزيد من الضغط على الموارد الغذائية في المناطق المستقبلة للاجئين.

- التطورات التكنولوجية: بينما يمكن أن تسهم التكنولوجيا في تحسين كفاءة سلاسل التوريد، إلا أن التبني السريع للتكنولوجيا دون التخطيط المناسب يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات مؤقتة. على سبيل المثال، الاعتماد على الأنظمة الرقمية والشبكات اللوجستية يمكن أن يكون نقطة ضعف في حالة حدوث هجمات سيبرانية[1].

- الطلب المتزايد على الغذاء: مع زيادة عدد السكان العالمي، يزداد الطلب على الغذاء بشكل مستمر. هذا يتطلب من سلاسل التوريد أن تكون أكثر كفاءة ومرونة لتلبية هذا الطلب المتزايد. عدم القدرة على التكيف مع زيادة الطلب يمكن أن يؤدي إلى نقص في الإمدادات الغذائية.

- التحديات الاقتصادية: الركود الاقتصادي والتباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي يؤثران بشكل مباشر على القدرة الشرائية للأفراد والدول. هذا يعني أن العديد من الأسر قد لا تتمكن من تحمل تكلفة الغذاء المرتفعة، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الجوع وسوء التغذية[2].

- الاهتمام بالزراعة المستدامة: تحقيق الأمن الغذائي يتطلب اهتمامًا أكبر بالزراعة المستدامة واستخدام التقنيات الزراعية الحديثة لتحسين الإنتاجية وتقليل الفاقد. تحسين ممارسات الزراعة يمكن أن يقلل من تأثير التغيرات المناخية ويزيد من مرونة سلاسل التوريد الغذائية.

[1] معتصم شاهر، مرجع نفسه، ص87.
[2] مرجع نفسه، ص88.

- التعاون الدولي: تعزيز التعاون الدولي بين الدول في مجال الزراعة والتجارة الغذائية يمكن أن يساعد في مواجهة التحديات المشتركة.

- تبادل المعلومات والتكنولوجيا، والتنسيق في السياسات الزراعية يمكن أن يسهم في تحسين الأمن الغذائي العالمي.

وعليه فإن معضلة سلاسل التوريد العالمية تتطلب نهجًا شاملاً ومتعدد الجوانب لضمان تحقيق الأمن الغذائي يتطلب ذلك من الحكومات والشركات والمجتمع الدولي العمل معًا لتطوير استراتيجيات مستدامة ومرنة، وتحسين التعاون وتبادل المعرفة لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

خلاصة واستنتاجات الفصل الأول:

ما يمكن التوصل إليه في الأخير من خلال هذا الفصل المعنون بالتأصيل المفاهيمي والنظري للأمن الغذائي الاستنتاجات التالية:

- يشكل مفهوم الأمن متغيرا محوريا في الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية وهو من المفاهيم التي تتميز بالغموض والتعقيد نظرا لصعوبة بلورة تعريف شامل له رغم المحاولات الكثيرة للباحثين والمنظرين.
- عرف حقل الدراسات الأمنية اهتماما بالغا بموضوع الأمن بمستوياته وحاول الاقتراب منه من خلال العديد من النظريات الوضعية وما بعد الوضعية التي تشكل مدخلا مفاهيميا لتحليل وفهم الظواهر المتعلقة بالأمن.
- أن الاهتمام بقضايا الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي يشكل أحد أبرز القضايا التي تحظى باهتمام ودراسة الباحثين والمنظرين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
- لتحقيق الأمن الغذائي، يجب على الدول تطوير استراتيجيات مرنة ومستدامة لإدارة سلاسل التوريد، بما في ذلك تنويع مصادر الإمداد الغذائي، الاستثمار في البنية التحتية اللوجستية، وتعزيز الإنتاج المحلي لتقليل الاعتماد على الواردات.
- تعزيز الشفافية والتعاون بين الدول والموردين يمكن أن يسهم في تحسين استقرار سلاسل التوريد الغذائية وضمان توافر الغذاء للجميع، حتى في ظل الأزمات العالمية.

الفصل الثاني: معضلة سلاسل التوريد العالمية وواقع الأمن الغذائي في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول: واقع الأمن الغذائي في الجزائر .

المطلب الأول: مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر.

المطلب الثاني: إدارة المخزونات الإستراتيجية وإشكالية التبعية الغذائية.

المطلب الثالث: ظاهرة التغير المناخي وتراجع الإنتاج.

المبحث الثاني: تأثير معضلة سلاسل التوريد العالمية على واقع الأمن الغذائي في الجزائر.

المطلب الأول: على مستوى السياسة العامة للدولة.

المطلب الثاني: على مستوى السياسة الزراعية للدولة.

المطلب الثالث: على مستوى الواقع المعيشي للأفراد.

المبحث الثالث: الإجراءات المتخذة للحد من تأثيرات معضلة سلاسل التوريد العالمية على الأمن الغذائي في الجزائر.

المطلب الأول: تحديد اختلالات الأمن الغذائي في الجزائر.

المطلب الثاني: تعديل السياسات الفلاحية والزراعية.

المطلب الثالث: توسيع العلاقات الاقتصادية في المجال الفلاحي والزراعي.

خلاصة الفصل الثاني

تمهيد

تعتبر سلاسل التوريد العالمية بمثابة العصب الرئيسي للتجارة الدولية ونقل السلع والخدمات بين الدول. ومع تزايد العولمة واعتماد الدول على بعضها البعض لتأمين الاحتياجات الغذائية

والمنتجات الزراعية، أصبح الحفاظ على استقرار وكفاءة هذه السلاسل أمرًا حيويًا لتحقيق الأمن الغذائي. ومع ذلك، تواجه سلاسل التوريد العالمية معضلات متعددة تتمثل في التغيرات المناخية، التوترات الجيوسياسية، الأزمات الصحية العالمية، والتحديات اللوجستية، مما يؤثر سلبًا على استقرار الإمدادات الغذائية.

كما تعتمد الجزائر بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية، مما يجعلها عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية واضطرابات سلاسل التوريد كما أن واقع الأمن الغذائي في الجزائر يتأثر بعدة عوامل داخلية وخارجية.

المبحث الأول: واقع الأمن الغذائي في الجزائر

يعد الأمن الغذائي من القضايا الحيوية التي تواجهها الجزائر، حيث يمثل توفير الغذاء الكافي والمستدام لجميع المواطنين تحديًا كبيرًا في ظل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المعقدة. تعتمد الجزائر بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية، وهو ما يجعلها عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية واضطرابات سلاسل التوريد. إلى جانب ذلك،

تعاني البلاد من تحديات في الإنتاج الزراعي المحلي بسبب التغيرات المناخية، نقص الموارد المائية، وضعف البنية التحتية الزراعية .

المطلب الأول: مؤشرات الأمن الغذائي

هناك عدة مؤشرات ومعايير تستخدم لمعرفة وتحديد مستوى الأمن الغذائي في المجتمع، إلا أن هذه المؤشرات تطورت تبعا لمفهوم الأمن الغذائي، فلمعرفة الوضع الغذائي لأي دولة لا بد من وجود مؤشرات تعبر عن الوضع، واستعمال هذه المؤشرات يختلف من دولة إلى أخرى حيث لا توجد مؤشرات موحدة بينها ومن بين أكثر المؤشرات اعتمادا في الجزائر ما يلي: [1]

الفرع الأول: مؤشرات الوصول إلى الغذاء (A C C E S)

ونقصد بمؤشرات الوصول إلى الغذاء الوصول المادي والاقتصادي، وهناك ثلاث مؤشرات للوصول المادي إلى الغذاء في الجزائر هي: كثافة خطوط السكك الحديدية وكثافة شبكة الطرق، ونسبة الطرق المعبدة إلى إجمالي الطرق، رغم أن الإحصائيات المسجلة لدى الفاو تشمل فقط بعض السنوات إلا أننا نسجل إلى غاية 2007 وجود 0.2 كلم من خطوط السكك الحديدية لكل 100 كلم^2 و4.8 كلم من الطرق لكل 100 كلم^2 لسنة 2010(2018 FAO)، هذا المستوى الضعيف للبنى التحتية للنقل يعتبر من أضعف المستويات مقارنة بالدول المجاورة (طول خطوط السكك الحديدية 0.5 كلم لكل 100 كلم^2 في تونس و 0.5 كلم في مصر 0.5 في المغرب الأقصى، أما طول شبكة الطرق : 11.9 في تونس 13,7 كلغ في مصر و 13.1 كلم في المغرب الأقصى).[2]

أما نسبة الطرق المعبدة إلى إجمالي الطرق قد تتجاوز 75% وهي نسبة جيدة ومقارنة لنسبة الدول المجاورة.

الفرع الثاني: مؤشرات وفرة الغذاء

وأول مؤشر من هذه المجموعة هو مؤشر الكفاية الغذائية من إمدادات الطاقة، وهو مؤشر يعبر عن إمدادات الطاقة الغذائية كنسبة مئوية من متوسط متطلبات الطاقة الغذائية، واستمرت في الصعود منذ 1990، لتستقل من حوالي 104 بالمائة سنة 1991 إلى 140 بالمائة سنة2014.[3]

---

[1] فتيحة ليبري، كمال بن عيسى، **"تحدي الأمن الغذائي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفقرة 1995-2015"**، **مجلة اقتصاديات تشمل إفريقيا**، جامعة فرات عباس، سطيف، العدد 19، 2021، ص154.

[2] مرجع نفسه، ص155.

[3] أمال بوبكير، **"قياس الأمن الغذائي المستدام في الوسط الفلاحي"**، **مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، المجلد 05، العدد الأول، جوان 2021، ص168.

وثاني مؤشر هو مؤشر متوسط قيمة إنتاج المواد الغذائية، وهذا المؤشر استخدمته المنظمة العالمية للأغذية والزراعة لتقدير مستوى الأمن الغذائي الفردي، حيث يتم حساب متوسط توزيع إمدادات الطاقة الغذائية (السعرات الحرارية)، بين السكان ويؤخذ بعين الاعتبار الحد الأدنى من السعرات الحرارية التي يتناولها السكان حسب الفئة العمرية التي ينتمون إليها.

الفرع الثالث: مؤشر استقرار الإمدادات الغذائية

مؤشرات استقرار الإمدادات الغذائية تجمع في نفس الوقت مؤشرات الصدمات ومؤشرات قابلية الأفراد للتأثر بهذه الصدمات.

حيث تظهر مؤشرات الصدمات تقلبات على مستوى أسعار الأغذية محليا التي لم تكن كبيرة بين 7.7 % و 134 خلال الفترة (1998-2014) السبب يعود إلى تدخل الدولة لتقنين أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية والإبقاء على سياسة الدعم لأسعارها.

ورغم عودة الأمن وانخفاض حدة الإرهاب خلال الألفية الجديدة، إلا أن قيمة مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف خلال الفترة 1998 - 2018 الذي قدر ب 1.34% بعد سنتين نوعا ما، وقد يؤثر سلبا على استقرار الإمدادات الغذائية ووصولها إلى المناطق الجبلية و النائية.

من خلال ما سبق دراسته تستنتج أن الغذاء مسألة محورية حيوية شغلت اهتمام جميع دول العالم، دون استثناء خلال العقود الأخيرة خاصة الجزائر، وهذا لكونها مسألة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية، سياسية، عقائدية، فعدم تحقيق الدولة لاكتفائها الذاتي يرجع إلى أسباب ديموغرافية وتنظيمية وطبيعية و هذا ما يؤدى إلى ارتفاع نسبة الفقر والمجاعة في الدولة، ويتم تحديد هذه المشكلة الغذائية من خلال العديد من المؤشرات كمتوسط الدخل الحقيقي للأفراد ومتوسط استهلاك الفرد من الغذاء، إلا أنه أنت بعض العوامل كالعوامل الديموغرافية والمتمثل في ارتفاع نسبة السكان والعوامل السياسية و التكنولوجيا إلى زيادة العجز الغذائي في الدول خاصة النامية.

المطلب الثاني: إدارة المخزونات الإستراتيجية وإشكالية التبعية الغذائية.

أولا: إدارة المخزونات الإستراتيجية

إدارة المخزونات الإستراتيجية هي التي تتعلق بتخزين كميات كافية من المواد الغذائية الأساسية لضمان توافرها في الأوقات الحرجة، مثل الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية أو اضطرابات سلاسل التوريد في الجزائر، وتعد هذه الإدارة جزءًا حيويًا من استراتيجيات الأمن الغذائي، وتشمل:[1]

[1] أمال بوبكير، مرجع نفسه، ص 170.

1- تحديد السلع الأساسية

- تشمل السلع الأساسية التي تدخل ضمن المخزونات الإستراتيجية الحبوب مثل القمح والشعير، وكذلك السكر، الزيوت، الحليب المجفف، والبقوليات ، حيث يتم اختيار هذه السلع بناءً على مدى استهلاكها وأهميتها الغذائية.

2- تقدير حجم المخزونات:

- يتم تقدير حجم المخزونات اللازمة بناءً على الاستهلاك الوطني وتقدير فترة الطوارئ التي يجب تغطيتها قد تُقدر الفترة بستة أشهر أو عام لضمان تلبية الاحتياجات الغذائية خلال الأزمات.

3- البنية التحتية للتخزين:

- بناء مرافق تخزين متطورة قادرة على حفظ المواد الغذائية لفترات طويلة مع الحفاظ على جودتها، يشمل ذلك مستودعات مبردة ومرافق تخزين جافة محكمة الإغلاق لمنع التلف والرطوبة.

- تحديث وصيانة مستودعات التخزين بانتظام لضمان سلامة المخزونات.

4- إدارة المخاطر والتوزيع:

- وضع خطط طوارئ شاملة تتضمن سيناريوهات مختلفة للأزمات مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات الصحية ،تشمل هذه الخطط كيفية التوزيع السريع والفعال للمواد الغذائية المخزنة.

- تنويع مواقع التخزين لتقليل مخاطر التدمير بسبب الحوادث أو الكوارث الطبيعية، مما يضمن توفر المخزونات في مختلف أنحاء البلاد.

5- التحديث والتجديد:

- تدوير المخزونات بانتظام لضمان عدم انتهاء صلاحيتها ، ويتطلب ذلك نظام إدارة دقيق لتتبع تواريخ الإنتاج وانتهاء الصلاحية.

- إعادة ملء المخزونات بشكل دوري وفقًا للاستهلاك الوطني ولضمان تلبية الاحتياجات المستمرة.

ثانيا: إشكالية التبعية الغذائية في الجزائر

التبعية الغذائية تعني انخفاضا في الاكتفاء الذاتي في تأمين الموارد الغذائية (خاصة الأساسية منها، والموارد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع)، وتزايد نسبة الاعتماد على الخارج لتأمينها.

كما تعتبر أيضا التبعية الغذائية التي تشير إلى الاعتماد الكبير على الواردات لتلبية احتياجات البلاد الغذائية ، والجزائر تواجه هذه الإشكالية بشكل ملحوظ بسبب عدة عوامل منها[1]:

[1] أمال بوبكير، مرجع نفسه، ص171.

- **الاعتماد على الواردات**

- إن الجزائر تعتمد بشكل كبير على استيراد الحبوب، الزيوت، والعديد من المواد الغذائية الأساسية، و هذا الاعتماد يجعل البلاد عرضة لتقلبات الأسواق العالمية وتأثيرات الأزمات الاقتصادية والسياسية في الدول المصدرة.

- **التقلبات في الأسواق العالمية:**

- يؤدي الاعتماد على الواردات إلى تعرض الجزائر لتقلبات الأسعار العالمية، والتي يمكن أن تسبب زيادة كبيرة في تكاليف الغذاء على المستوى الوطني ، هذه الزيادات تؤثر بشكل مباشر على القدرة الشرائية للمواطنين وتزيد من معدلات الفقر الغذائي.

- **التوترات الجيوسياسية:**

- مثل النزاعات التجارية والعقوبات الاقتصادية بين الدول الكبرى يمكن أن تؤدي إلى انقطاع الإمدادات أو زيادة التكاليف ، هذا الخطر يبرز الحاجة إلى تنويع مصادر الاستيراد لضمان استقرار الإمدادات الغذائية.

- **الأزمات الصحية والبيئية:**

وتمثلت الأزمات مثلا في جائحة كوفيد-19 والكوارث الطبيعية تؤثر على سلاسل التوريد العالمية، مما يؤدي إلى تأخير في الشحنات وزيادة في الأسعار.

هذا التأثير كان واضحًا خلال جائحة كوفيد- 19 عندما شهدت الجزائر تأخيرات في استلام المواد الغذائية الأساسية وارتفاعًا في أسعارها.

- **ضعف الإنتاج المحلي:**

على الرغم من الإمكانيات الزراعية الكبيرة، فإن الجزائر تعاني من ضعف في الإنتاج المحلي بسبب نقص التكنولوجيا الزراعية، قلة الاستثمارات، والتحديات البيئية مثل نقص المياه والجفاف، هذا الضعف يعزز من التبعية للواردات لتلبية الاحتياجات الغذائية.

- **نقص البنية التحتية:**

عدم كفاءة البنية التحتية للتخزين والنقل يؤدي إلى زيادة الفاقد الغذائي وصعوبة في توزيع المواد الغذائية بفعالية، مما يعزز التبعية للواردات.

المطلب الثالث: ظاهرة التغير المناخي وتراجع الإنتاج.

يعتبر المناخ في الجزائر العامل الأساسي الذي يحدد سير الإنتاج، ويلعب دورا كبيرا في تحقيق الأمن الغذائي ومن أهم هذه التأثيرات التي تلعب دورا رئيسيا ما يلي:[1]

1- تأثير التغيرات المناخية على الزراعة

- تغير أنماط الزراعة:

✓ اختلاف مواسم الزراعة: تؤدي التغيرات المناخية إلى اختلاف في توقيت مواسم الزراعة، مما يجعل التنبؤ بتوقيت الزراعة وجني المحاصيل أكثر صعوبة.

✓ تغير أنواع المحاصيل: قد تضطر الجزائر إلى التحول إلى زراعة محاصيل أكثر مقاومة للجفاف والحرارة، مما قد يؤثر على توازن النظام الغذائي والسوق المحلية.

✓ ارتفاع درجات الحرارة: يؤثر ارتفاع درجات الحرارة على إنتاجية المحاصيل الزراعية مثل الحبوب، الخضروات، والفواكه، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية والجودة.

✓ تغير أنماط الهطول: التغيرات في أنماط الهطول وعدم انتظامها تؤدي إلى جفاف الأراضي الزراعية أو فيضانات مفاجئة، مما يضر بالمحاصيل ويقلل من الإنتاجية.

- زيادة تكاليف الإنتاج:

❖ ارتفاع تكلفة المياه: نتيجة لنقص المياه، يضطر المزارعون إلى استخدام تقنيات ري مكلفة أو شراء المياه، مما يزيد من تكاليف الإنتاج.

❖ زيادة تكلفة مكافحة الآفات: زيادة انتشار الآفات والأمراض بسبب التغيرات المناخية يؤدي إلى زيادة في استخدام المبيدات وتكاليفها.

❖ تراجع معدلات الأمطار: انخفاض معدلات الأمطار يؤدي إلى نقص في المياه المتاحة للري، مما يؤثر على نمو المحاصيل ويقلل من إنتاجيتها.

❖ استنزاف المياه الجوفية: الاعتماد المفرط على استخراج المياه الجوفية دون إعادة تغذيتها يمكن أن يؤدي إلى نقص مستدام في المياه اللازمة للزراعة.

❖ انجراف التربة: الرياح والأمطار الغزيرة يمكن أن تسبب انجراف التربة السطحية الغنية بالمواد العضوية، مما يقلل من خصوبتها.

❖ التملح: استخدام المياه المالحة للري، خصوصًا في المناطق الجافة، يؤدي إلى تراكم الأملاح في التربة مما يحد من قدرتها على دعم الزراعة.

- تأثيرات بيئية:

❖ تلوث التربة والمياه: قد تؤدي الفيضانات المفاجئة إلى تلوث التربة والمياه بالمواد الكيميائية والملوثات، مما يؤثر على جودة المحاصيل وصحة الإنسان.

[1] جمال عموج، " **تحدي الأمن الغذائي رؤية مشروع جزائري 2025"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية** ،العدد 44، الجزائر، 2020، ص108.

❖ فقدان التنوع البيولوجي: التغيرات المناخية يمكن أن تؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي الزراعي، مما يقلل من قدرة النظام الزراعي على التكيف مع التغيرات البيئية.

2- تأثيرات اقتصادية واجتماعية: وتمثل ذلك في:[1]

- **تأثير على سبل العيش:**

✓ فقدان الوظائف الزراعية: انخفاض الإنتاجية الزراعية قد يؤدي إلى فقدان الوظائف في المناطق الريفية، مما يزيد من معدلات البطالة والهجرة إلى المدن.

✓ زيادة الفقر: انخفاض الدخل من الزراعة يزيد من معدلات الفقر بين المزارعين والمجتمعات الريفية.

- **تأثير على الأسعار والأسواق:**

- ارتفاع أسعار الغذاء: انخفاض الإنتاج المحلي وزيادة التكاليف يؤديان إلى ارتفاع أسعار الغذاء، مما يؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين.
- اعتماد أكبر على الواردات: قد تضطر الجزائر إلى زيادة وارداتها من الغذاء لسد الفجوة بين العرض والطلب، مما يزيد من التبعية الغذائية ويعرض البلاد لتقلبات الأسواق العالمية.
- هجرة السكان: تفاقم الظروف المناخية يمكن أن يدفع سكان المناطق الريفية إلى الهجرة نحو المدن بحثًا عن فرص عمل وحياة أفضل، مما يزيد من الضغط على الموارد والخدمات الحضرية

- التحديات الصحية:

➢ نقص التغذية: ارتفاع أسعار الغذاء قد يؤدي إلى نقص التغذية بين الفئات الضعيفة في المجتمع، خاصة الأطفال والنساء الحوامل.

➢ انتشار الأمراض المرتبطة بالغذاء: تلوث الغذاء نتيجة للتغيرات المناخية يمكن أن يؤدي إلى زيادة في انتشار الأمراض المنقولة عبر الغذاء.

أما ما فيما يخص تداعيات تراجع الإنتاج فقد تمثلت في:[2]

الاقتصاد الزراعي :

- خسائر مالية: تراجع الإنتاج الزراعي يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة للمزارعين، مما يؤثر على الاقتصاد الزراعي بشكل عام.
- زيادة الاعتماد على الواردات: لتلبية الطلب المحلي، تضطر الجزائر إلى زيادة وارداتها من المواد الغذائية، مما يؤثر على الميزان التجاري ويزيد من التبعية الغذائية.

الأمن الغذائي:

[1] جمال عموج،مرجع نفسه، ص109.
[2] جمال عموج، مرجع نفسه، ص112.

- ارتفاع أسعار الغذاء: انخفاض الإنتاج المحلي يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق، مما يثقل كاهل الأسر ذات الدخل المحدود.
- نقص التغذية: قد يؤدي ارتفاع أسعار الغذاء إلى نقص في التغذية بين الفئات الضعيفة في المجتمع، مما يؤثر على الصحة العامة خاصة بين الأطفال والنساء الحوامل.

الهجرة الريفية:

- نزوح المزارعين: تدهور الظروف الزراعية يدفع المزارعين إلى النزوح من المناطق الريفية إلى المدن بحثًا عن فرص عمل وحياة أفضل.
- تدهور القرى الريفية: نزوح السكان يؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي في القرى الريفية، مما يزيد من الفقر والبطالة في هذه المناطق.

المبحث الثاني: تأثير معضلة سلاسل التوريد العالمية على واقع الأمن الغذائي في الجزائر.

في ظل العولمة المتسارعة وتعقيد التبادلات التجارية الدولية، أصبحت سلاسل التوريد العالمية عنصرا حيويا لضمان استدامة الاقتصاد العالمي وتوفير المواد الغذائية والسلع الأساسية، ومع ذلك فإن الأزمات العالمية مثل التغيرات المناخية والأوبئة و الأزمات الجيوسياسية قد كشفت عن هشاشة هذه السلاسل وأثرت بشكل كبير على توفير المواد الغذائية.

المطلب الأول: على مستوى السياسة العامة للدولة.

تتضمن سلاسل التوريد العالمية تحديات كبيرة لسياسات الأمن الغذائي في الجزائر، ويتطلب ذلك تبني سياسات عامة تركز على :[1]

1- الاعتماد على الواردات الغذائي:

ارتفاع تكاليف الواردات: التذبذب في سلاسل التوريد العالمية يؤدي إلى زيادة تكاليف الشحن وأسعار المواد الغذائية المستوردة، مما يزيد الضغط على الميزانية العامة للدولة.

التبعية الغذائية: الاعتماد الكبير على الواردات يجعل الجزائر عرضة للتقلبات الخارجية والأزمات العالمية، مما يضع الأمن الغذائي في خطر.

2- تقلبات الأسعار العالمية:

[1] أحمد مباركي، **" معضلة سلاسل التوريد على الأمن الغذائي في العالم العربي"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، العدد 15، الجزائر، 2022، ص25.

عدم استقرار الأسعار: التقلبات في أسعار المواد الغذائية العالمية تؤثر على الأسعار المحلية، مما يصعب على الحكومة التنبؤ والتخطيط الفعال لتأمين الغذاء.

الضغوط التضخمية: ارتفاع أسعار المواد الغذائية يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، مما يؤثر على القوة الشرائية للمواطنين ويزيد من الفقر والجوع.

3- أزمات التوريد والطوارئ:

التأهب للأزمات: عدم استقرار سلاسل التوريد العالمية يتطلب من الحكومة وضع خطط طوارئ لمواجهة الأزمات الغذائية، بما في ذلك إنشاء مخزونات إستراتيجية من المواد الغذائية الأساسية[1].

إدارة الأزمات: الحاجة إلى إدارة فعالة للأزمات تتطلب توافر بنية تحتية قوية وخطط واضحة للتعامل مع الانقطاع في التوريد.

4- السياسات التجارية والجمركية

في محاولة لمواجهة تقلبات سلاسل التوريد العالمية، قد تضطر الحكومة الجزائرية إلى تعديل سياساتها التجارية والجمركية ، وهذا قد يشمل تخفيض الرسوم الجمركية على بعض المواد الغذائية لتخفيف الضغط على الأسعار [2]، أو وضع قيود على تصدير بعض المنتجات المحلية لضمان توافرها في السوق الداخلي ، ومثل هذه السياسات قد تكون ضرورية لضمان الأمن الغذائي، لكنها قد تؤثر سلبًا على العلاقات التجارية الخارجية للدولة.

5- التخطيط الاستراتيجي والمخزونات الإستراتيجية

الأزمات المتكررة في سلاسل التوريد العالمية تبرز الحاجة إلى تحسين التخطيط الاستراتيجي والمخزونات الإستراتيجية للمواد الغذائية ، كما يجب على الحكومة تطوير استراتيجيات لتكوين مخزونات كافية من المواد الغذائية الأساسية لاستخدامها في أوقات الأزمات. هذا يتطلب استثمارات كبيرة في مرافق التخزين الحديثة وضمان التوزيع الفعال لهذه المخزونات عند الحاجة[3].

6- التحديات البيئية والمناخية

بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية والسياسية، تواجه الجزائر أيضًا تحديات بيئية ومناخية تؤثر على إنتاجها الزراعي مثل التغير المناخي الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية بسبب الجفاف والتصحر وتغير أنماط الهطول ، هذه التحديات تزيد من الاعتماد على الواردات الغذائية، مما يزيد من تأثير معضلة سلاسل التوريد العالمية على الأمن الغذائي.

7- الأمن الغذائي كأولوية وطنية

[1] مرجع نفسه، ص26.

[2] زهير بن جدو، **"التأثيرات الجديدة على الأمن الغذائي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،** العدد 04، الجزائر، 2023، ص550.

[3] مرجع نفسه، ص551.

في ظل هذه التحديات، يصبح الأمن الغذائي أولوية وطنية تتطلب سياسات شاملة ومتكاملة، والحكومة الجزائرية بحاجة إلى وضع سياسات طويلة الأجل تعزز الإنتاج المحلي، وتحسن كفاءة استخدام الموارد المائية، وتدعم الابتكار في القطاع الزراعي.
هذه السياسات يجب أن تتضمن أيضًا تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لضمان تدفق مستمر وآمن للمواد الغذائية.

8- إصلاحات هيكلية في القطاع الزراعي

معضلة سلاسل التوريد العالمية تفرض على الجزائر ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية في قطاعها الزراعي. هذه الإصلاحات تشمل[1]:
تحسين كفاءة الإنتاج: وهو استخدام تقنيات زراعية متقدمة لزيادة الإنتاجية وتقليل الفاقد.
تنويع المحاصيل: تشجيع زراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل لتقليل الاعتماد على واردات محددة.
دعم المزارعين: تقديم دعم مالي وفني للمزارعين لتحسين الإنتاجية وتعزيز القدرات المحلية.

9- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي

في ضوء التحديات التي تفرضها سلاسل التوريد العالمية، من الضروري أن تعزز الجزائر تعاونها مع دول الجوار والدول الأخرى، وهذا التعاون يمكن أن يشمل:
الاتفاقيات التجارية: توقيع اتفاقيات تجارية مع دول أخرى لضمان تدفق مستمر للمواد الغذائية.
المبادرات الإقليمية: الانضمام إلى مبادرات إقليمية تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي وتبادل الموارد والمعرفة.
التعاون مع المنظمات الدولية: العمل مع منظمات مثل منظمة الأغذية والزراعة (FAO) وبرنامج الغذاء العالمي (WFP) للحصول على الدعم الفني والمالي.

10- الرقابة والتنظيم

في مواجهة تقلبات سلاسل التوريد، تحتاج الحكومة الجزائرية إلى تعزيز نظم الرقابة والتنظيم لضمان توفر المواد الغذائية بأسعار معقولة، هذا يمكن أن يشمل:
مراقبة الأسعار: وضع آليات لمراقبة أسعار المواد الغذائية في السوق المحلي لمنع التلاعب والاحتكار.
ضمان الجودة: التأكد من جودة وسلامة المواد الغذائية المستوردة والمحلية من خلال تعزيز إجراءات الرقابة الصحية والزراعية.

11- الاستثمار في البحث والتطوير

[1] زهير بن جدو، مرجع نفسه، ص552.

لمواجهة تأثيرات معضلة سلاسل التوريد العالمية، يجب على الجزائر الاستثمار في البحث والتطوير في القطاع الزراعي، وهذا يمكن أن يتضمن[1]:

تطوير أصناف جديدة: العمل على تطوير أصناف جديدة من المحاصيل تكون أكثر مقاومة للجفاف والآفات.

تقنيات الري الحديثة: البحث عن طرق جديدة لتحسين كفاءة استخدام المياه في الزراعة.

الزراعة الذكية: تبني تقنيات الزراعة الذكية التي تعتمد على البيانات والذكاء الاصطناعي لتحسين الإنتاجية.

12- الاستثمار في البنية التحتية

البنية التحتية تلعب دورًا حيويًا في ضمان استدامة سلاسل التوريد. الجزائر بحاجة إلى[2]:

تحسين النقل: تطوير شبكات النقل لتسهيل نقل المنتجات الزراعية من مناطق الإنتاج إلى الأسواق.

تحديث مرافق التخزين: بناء وتحديث مرافق التخزين لضمان حفظ المنتجات الزراعية في حالة جيدة وتقليل الفاقد.

13- مواجهة التحديات البيئية

التغيرات المناخية تمثل تحديًا إضافيًا يؤثر على سلاسل التوريد والأمن الغذائي ، والجزائر بحاجة إلى[3]:

إدارة الموارد المائية: تبني استراتيجيات لإدارة الموارد المائية بشكل مستدام، بما في ذلك إعادة استخدام المياه وتحسين كفاءة الري.

التكيف مع التغير المناخي: تطوير خطط وبرامج للتكيف مع التغير المناخي لحماية الإنتاج الزراعي.

المطلب الثاني: على مستوى السياسة الزراعية للدولة.

تواجه الجزائر تحديات كبيرة تتعلق بالأمن الغذائي بسبب معضلة سلاسل التوريد العالمية، مما يفرض على الحكومة إعادة تشكيل سياستها الزراعية لضمان الاستدامة والاكتفاء الذاتي. من بين هذه التحديات الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية، التقلبات في الأسواق العالمية، وتغيرات المناخ لمواجهة هذه التحديات، تتبنى الجزائر سياسة زراعية شاملة تركز على تعزيز الإنتاج المحلي، تطوير البنية التحتية، ودعم المزارعين.

1- تعزيز الإنتاج المحلي

تعتمد السياسة الزراعية في الجزائر على تعزيز الإنتاج المحلي من خلال استراتيجيات متعددة. يتمثل ذلك في دعم زراعة المحاصيل الغذائية الأساسية مثل الحبوب، الخضروات،

[1] مرجع نفسه.

[2] عبد الباسط حمودي، **دراسة في معوقات الأمن الغذائي في المغرب العربي**، (الجزائر: دار هومة، 2020)، ص47.

[3] مرجع نفسه.

والفواكه، وزيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية ، كما تحفز الحكومة استخدام تقنيات الزراعة الحديثة مثل الزراعة الذكية، التي تعتمد على البيانات لتحسين الإنتاجية وتقليل الفاقد،بالإضافة إلى ذلك يتم تشجيع المزارعين على تبني ممارسات زراعية مستدامة تهدف إلى الحفاظ على التربة والمياه[1].

2- دعم المزارعين

تحظى السياسات الداعمة للمزارعين بأولوية قصوى في السياسة الزراعية الجزائرية ، وتقدم الحكومة حوافز مالية مثل القروض الميسرة والإعانات لشراء المعدات الزراعية والبذور عالية الجودة ، بالإضافة إلى ذلك تُنظم دورات تدريبية وورش عمل للمزارعين لتعريفهم بأحدث التقنيات الزراعية وأساليب الإدارة المستدامة. هذا الدعم يعزز من قدرات المزارعين المحليين، مما يساهم في زيادة الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي.

3- تطوير البنية التحتية الزراعية

تعتبر البنية التحتية الزراعية المتطورة عنصرًا أساسيًا في تحقيق الأمن الغذائي ، وتستثمر الحكومة الجزائرية في تحسين شبكات النقل لتسهيل نقل المنتجات الزراعية من مناطق الإنتاج إلى الأسواق الاستهلاكية ، كما يتم بناء مرافق تخزين حديثة مجهزة بتقنيات التبريد لحفظ المحاصيل وتقليل الفاقد ، هذه الجهود تسهم في تحسين كفاءة سلسلة التوريد المحلية وضمان توافر المنتجات الزراعية على مدار العام[2].

4- التشريعات والسياسات التحفيزية

تشمل السياسة الزراعية وضع تشريعات تحمي الأراضي الزراعية من التحول إلى استخدامات غير زراعية، وتضمن حقوق المزارعين ، وتُقدم حوافز ضريبية وإعفاءات للشركات الزراعية والمستثمرين في القطاع الزراعي لتشجيع الاستثمارات ، هذه السياسات التحفيزية تهدف إلى جذب المزيد من الاستثمارات في القطاع الزراعي وتعزيز الإنتاج المحلي[3].

5- التعاون الإقليمي والدولي

في إطار السياسة الزراعية، تعزز الجزائر تعاونها مع دول الجوار والمنظمات الدولية لتبادل الخبرات والموارد ، يتم توقيع اتفاقيات تجارية لتعزيز تدفق السلع الزراعية وتحقيق التوازن بين العرض والطلب ، كما تستفيد الجزائر من برامج المساعدات الدولية لتحسين قدراتها الزراعية وتطوير تقنيات جديدة.

6- مواجهة التغيرات المناخية

تعد التغيرات المناخية من أكبر التحديات التي تؤثر على الزراعة في الجزائر ، وتتبنى الحكومة استراتيجيات للتكيف مع التغيرات المناخية، مثل تحسين إدارة الموارد المائية

[1] مرجع نفسه، ص48.
[2] عبد الباسط حمودي، مرجع نفسه، ص49.
[3] مرجع نفسه، ص50.

واستخدام تقنيات الري الفعالة ،كما تُشجع الأبحاث العلمية لتطوير أصناف محاصيل جديدة تتحمل الظروف المناخية الصعبة. تهدف هذه الجهود إلى تعزيز استدامة الإنتاج الزراعي وتقليل الاعتماد على الواردات.

7- تحسين الأمن الغذائي

تركز السياسة الزراعية على تحسين الأمن الغذائي من خلال زيادة الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات ، وتُعتبر برامج التعليم والتوعية جزءًا مهمًا من هذه السياسة، حيث تُنظم حملات توعية لتشجيع الاستهلاك المستدام والحد من الهدر الغذائي ، كما تهدف هذه الجهود إلى تحقيق استدامة أكبر في النظام الغذائي الوطني وضمان توافر الغذاء بأسعار معقولة للمواطنين.

المطلب الثالث: على مستوى الواقع المعيشي للأفراد.

تؤثر معضلة سلاسل التوريد العالمية بشكل مباشر على الواقع المعيشي للأفراد في الجزائر، حيث تتجلى تأثيراتها في عدة جوانب منها توفر الغذاء، الأسعار، الأمن الغذائي، وجودة الحياة ، بسبب التحديات المرتبطة بسلاسل التوريد، يواجه الأفراد في الجزائر صعوبات في الحصول على مجموعة متنوعة من الأغذية بأسعار معقولة، مما يؤثر سلباً على معيشتهم اليومية وصحتهم العامة.

1- ارتفاع أسعار المواد الغذائية

واحدة من أبرز التأثيرات هي ارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة اضطرابات سلاسل التوريد. تعتمد الجزائر بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجاتها الغذائية، وعندما تتعرض سلاسل التوريد العالمية للاضطرابات مثل الأزمات الاقتصادية أو الأوبئة أو الصراعات الدولية، تتزايد تكاليف الاستيراد ، هذا الارتفاع في التكاليف ينعكس على أسعار المواد الغذائية في الأسواق المحلية، مما يجعلها أقل قدرة على تحمل الأفراد ذوي الدخل المحدود والمتوسط[1].

2- نقص تنوع الغذاء

اضطرابات سلاسل التوريد تؤدي أيضاً إلى نقص تنوع الغذاء المتاح في الأسواق ، المنتجات المستوردة قد تكون غير متوفرة بشكل دوري، مما يقلل من الخيارات الغذائية المتاحة للمستهلكين ، هذا النقص في التنوع يمكن أن يؤدي إلى سوء التغذية، حيث يجد الأفراد صعوبة في الحصول على العناصر الغذائية الضرورية والمتنوعة التي تضمن نظاماً غذائياً متوازناً على المدى الطويل، قد يؤدي ذلك إلى مشاكل صحية مرتبطة بنقص الفيتامينات والمعادن الأساسية[2].

3- انعدام الأمن الغذائي

[1] عبد الباسط حمودي، مرجع نفسه، ص51.
[2] مرجع نفسه، ص52.

تساهم معضلة سلاسل التوريد العالمية في زيادة معدلات انعدام الأمن الغذائي بين السكان ، والأزمات المفاجئة مثل الأوبئة أو الكوارث الطبيعية تؤدي إلى تعطيل سلاسل التوريد، مما يعوق توزيع المواد الغذائية ، و في مثل هذه الحالات، يواجه الأفراد صعوبة في الحصول على الغذاء الكافي والآمن، مما يزيد من معدلات الجوع وسوء التغذية ، وهذا الوضع يخلق ضغوطاً إضافية على الأسر ذات الدخل المنخفض التي تعاني بالفعل من محدودية الموارد[1].

4- تأثيرات على الصحة العامة

تؤثر معضلة سلاسل التوريد أيضاً على الصحة العامة من خلال التأثير على نوعية وسلامة الأغذية المتوفرة، اضطراب السلاسل يؤدي إلى زيادة اعتماد السوق على المنتجات المحلية التي قد لا تكون دائماً مطابقة لمعايير السلامة الغذائية الدولية ، هذا يمكن أن يؤدي إلى انتشار الأمراض المنقولة بالغذاء، وزيادة معدلات الإصابة بالأمراض المرتبطة بنوعية الغذاء مثل التسمم الغذائي.

5- ضغوط اقتصادية إضافية

الاضطرابات في سلاسل التوريد تزيد من الضغوط الاقتصادية على الأسر ، ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية يستنزف جزءاً كبيراً من دخل الأسر، مما يقلل من قدرتها على تلبية احتياجاتها الأخرى مثل التعليم والصحة والإسكان، هذا الوضع يفاقم الفقر ويؤدي إلى تدهور نوعية الحياة بشكل عام الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي تضطر أحياناً إلى اللجوء إلى استراتيجيات تأقلم سلبية مثل تقليل كمية الطعام أو شراء مواد غذائية أقل جودة[2].

5- تأثيرات اجتماعية

تنعكس معضلة سلاسل التوريد أيضاً على البنية الاجتماعية للمجتمعات ،الأزمات الغذائية تؤدي إلى زيادة التوترات الاجتماعية وعدم الاستقرار في بعض الحالات، قد يتسبب نقص الغذاء وارتفاع الأسعار في اندلاع احتجاجات ومظاهرات تطالب بتحسين الأوضاع المعيشية، كما أن الفئات الضعيفة مثل الأطفال وكبار السن يكونون أكثر عرضة للتأثر بنقص الغذاء وسوء التغذية، مما يضع ضغوطاً إضافية على الأسر والمجتمعات.

6 - سياسات الدعم الحكومي

للتخفيف من تأثيرات معضلة سلاسل التوريد على الواقع المعيشي للأفراد، تتبنى الحكومة الجزائرية سياسات دعم مختلفة ، تشمل هذه السياسات تقديم مساعدات غذائية مباشرة للأسر المحتاجة، وتقديم إعانات مالية لدعم شراء المواد الغذائية الأساسية ، كما تعمل الحكومة على تعزيز الإنتاج المحلي لتقليل الاعتماد على الواردات وتحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي الغذائي هذه الجهود تهدف إلى تحسين توفر الغذاء وتقليل الضغوط الاقتصادية على الأسر.

[1] عبد الباسط مودي، مرجع نفسه، ص54.
[2] مرجع نفسه.

7- التوعية والتثقيف الغذائي

تلعب التوعية والتثقيف الغذائي دوراً مهماً في تحسين الواقع المعيشي للأفراد ، كما تُنظم حملات توعية لتعريف المواطنين بأهمية الغذاء الصحي والمتوازن، وتشجيعهم على استهلاك المنتجات المحلية ، وتهدف هذه الحملات إلى تعزيز الفهم حول أهمية تنويع الغذاء والحفاظ على نظام غذائي صحي، مما يساهم في تحسين الصحة العامة وتقليل مخاطر سوء التغذية.

المبحث الثالث: الإجراءات المتخذة للحد من تأثيرات معضلة سلاسل التوريد العالمية على الأمن الغذائي في الجزائر.

إن تأثير معضلة سلاسل التوريد العالمية على الأمن الغذائي في الجزائر يعتبر تحديا متزايدا يستدعي اتخاذ إجراءات فعالة للتصدي له، تتبنى الجزائر مجموعة من السياسات والإجراءات للحد من هذه التأثيرات وتحقيق الأمن الغذائي.

المطلب الأول: تحديد اختلالات الأمن الغذائي في الجزائر.

تواجه الجزائر مجموعة من التحديات والاختلالات التي تؤثر على أمنها الغذائي، مما يستدعي اتخاذ تدابير فعالة لمعالجتها وضمان استدامة النظام الغذائي الوطني. يمكن تلخيص هذه الاختلالات فيما يلي[1]:

أولا: الاعتماد الكبير على الواردات

تعتمد الجزائر بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجاتها الغذائية، حيث تستورد نسبة كبيرة من الحبوب والزيوت والسكر واللحوم. هذا الاعتماد يجعل البلاد عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية، سواء من حيث الأسعار أو توافر السلع ، أي اضطرابات في سلاسل التوريد العالمية، مثل الأزمات الاقتصادية أو الأوبئة أو الصراعات الدولية، يمكن أن تؤدي إلى نقص حاد في المواد الغذائية وارتفاع الأسعار محليًا.

ثانيا: ضعف البنية التحتية الزراعية

البنية التحتية الزراعية في الجزائر تعاني من نقص في التقنيات الحديثة ووسائل الري الفعالة، مما يؤثر سلبًا على الإنتاجية الزراعية ، كما تفتقر الكثير من المناطق الريفية إلى أنظمة نقل وتخزين متطورة، مما يؤدي إلى فقدان كميات كبيرة من المحاصيل أثناء النقل والتخزين، حيث أن هذه الفجوات تؤدي إلى تقليل فعالية الإنتاج الزراعي وزيادة الهدر الغذائي، مما يفاقم مشكلة الأمن الغذائي.

ثالثا: نقص التنويع في الإنتاج الزراعي

الزراعة في الجزائر تركز بشكل كبير على عدد محدود من المحاصيل، مما يقلل من تنوع النظام الغذائي ويزيد من مخاطر انعدام الأمن الغذائي ، وهذا النقص في التنويع يجعل النظام الزراعي أقل مرونة في مواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية ، كما أن التركيز على محاصيل معينة دون تطوير زراعة محاصيل بديلة أو مكملة يزيد من ضعف النظام الزراعي.

رابعا: التغيرات المناخية

التغيرات المناخية تلعب دورًا كبيرًا في تفاقم مشكلة الأمن الغذائي في الجزائر ، رغم أن البلاد تواجه تقلبات مناخية شديدة تشمل الجفاف، الفيضانات، وزيادة درجات الحرارة ، وهذه الظواهر تؤثر سلبًا على الإنتاج الزراعي وتقلل من القدرة على التخطيط للمواسم الزراعية بشكل فعال ، كما أن الجفاف المستمر يؤدي إلى نقص المياه اللازمة للري، مما يقلل من الإنتاجية الزراعية ويزيد من التكاليف.

خامسا: قلة الاستثمارات في القطاع الزراعي

[1] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي (الجزائر حالة)**، (بيروت: مركز الدراسات العربية، يونيو 2010)، ص120.

يعاني القطاع الزراعي في الجزائر من نقص الاستثمارات، سواء من قبل الحكومة أو القطاع الخاص ، و هذا النقص في الاستثمارات يؤثر على القدرة على تحديث وتطوير القطاع، بما في ذلك تحسين البنية التحتية، استخدام التقنيات الحديثة، وتقديم الدعم اللازم للمزارعين وضعف الاستثمارات يجعل من الصعب تحقيق زيادة مستدامة في الإنتاجية الزراعية وتطوير الصناعات الغذائية المحلية.

سادسا: البطالة والفقر

معدلات البطالة والفقر العالية في الجزائر تؤثر بشكل مباشر على قدرة الأفراد على الوصول إلى الغذاء الكافي والمغذي، كما أن الأسر ذات الدخل المنخفض تواجه صعوبة في شراء الغذاء بأسعار مرتفعة، مما يؤدي إلى سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي وارتفاع الأسعار نتيجة اضطرابات سلاسل التوريد يزيد من العبء المالي على الأسر الفقيرة.

سابعا: ضعف السياسات الزراعية

إن السياسات الزراعية في الجزائر بحاجة إلى تطوير لتكون أكثر استدامة وفعالية ، وهناك حاجة لسياسات تدعم تنويع الإنتاج، واستخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة، وتعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص، كما أن السياسات الحالية قد لا تكون كافية للتعامل مع التحديات المتزايدة التي تواجه الأمن الغذائي، مثل التغيرات المناخية واضطرابات سلاسل التوريد[1].

ثامنا: التبعية الغذائية

الجزائر تعتمد بشكل كبير على استيراد السلع الغذائية الأساسية، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية وانقطاع الإمدادات بسبب الأزمات الدولية ، إن هذا الاعتماد يزيد من مخاطر عدم الاستقرار الغذائي، حيث يمكن لأي اضطراب في السوق العالمية أن يؤدي إلى نقص حاد في المواد الغذائية الأساسية وارتفاع الأسعار بشكل كبير.

تاسعا: مشاكل التوزيع واللوجستيات

إن مشاكل التوزيع واللوجستيات تمثل عائقًا أمام تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ، كما تفتقر البلاد إلى شبكة توزيع فعالة تمكن من توصيل المنتجات الزراعية والغذائية إلى جميع أنحاء البلاد بشكل متساوٍ.

هذه المشاكل تؤدي إلى تفاوت كبير في توفر الغذاء بين المناطق المختلفة، حيث تعاني المناطق الريفية والنائية من نقص في الإمدادات الغذائية.

المطلب الثاني: تعديل السياسات الفلاحية والزراعية.

تعديل السياسات الفلاحية والزراعية في الجزائر يمثل خطوة حاسمة نحو تحقيق التنمية المستدامة والأمن الغذائي. يعد القطاع الزراعي واحداً من أهم القطاعات في الاقتصاد الجزائري، إلا أنه يواجه تحديات عديدة مثل تغير المناخ، تدهور الأراضي، نقص المياه،

[1] فوزية غربي، مرجع نفسه، ص125.

والاعتماد الكبير على الواردات الغذائية ، ولتجاوز هذه التحديات، يجب أن تشمل سياسات التعديل عدة جوانب رئيسية:[1]

أولاً، ينبغي أن تبدأ عملية التعديل بتقييم شامل للوضع الحالي للقطاع الزراعي ، ويتضمن ذلك جمع وتحليل البيانات حول إنتاجية المحاصيل، جودة الأراضي، موارد المياه، والظروف المناخية.

هذا التقييم يمكن من تحديد نقاط القوة والضعف في النظام الزراعي الحالي ويشكل الأساس لتطوير استراتيجيات فعالة.

ثانياً، يجب تحديد أهداف إستراتيجية واضحة تهدف إلى تحسين الإنتاجية الزراعية والاستدامة البيئية، كما يمكن تحقيق ذلك من خلال التنويع الزراعي، حيث يتم تشجيع زراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل لتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على محاصيل محددة ، والتنويع لا يساهم فقط في زيادة الإنتاجية، بل يحسن أيضاً من التنوع الغذائي والاستقرار الاقتصادي للمزارعين.

ثالثاً، الاستثمار في البنية التحتية الزراعية يلعب دوراً محورياً في تحسين كفاءة الإنتاج ، ويتضمن ذلك تطوير أنظمة الري الحديثة التي تستخدم المياه بكفاءة، تحسين وسائل النقل والتخزين لتقليل الفاقد، وإنشاء مراكز تجميع وتعبئة تسهل على المزارعين تسويق منتجاتهم.

هذه الاستثمارات تساعد على زيادة الإنتاجية وتقليل الخسائر، مما يعزز من قدرة الجزائر على تلبية احتياجاتها الغذائية.

رابعاً، البحث والتطوير يمثلان أحد الركائز الأساسية لتطوير القطاع الزراعي ، حيث أن دعم الأبحاث الزراعية يمكن أن يؤدي إلى تطوير أصناف محاصيل جديدة تكون أكثر مقاومة للتغيرات المناخية والأمراض.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن لتبني التقنيات الحديثة مثل الزراعة الدقيقة، التي تعتمد على البيانات لتحسين كفاءة استخدام الموارد، أن يساهم بشكل كبير في زيادة الإنتاجية الزراعية.

خامساً، تقديم الدعم المالي للمزارعين من خلال قروض ميسرة وبرامج تأمين زراعي يعتبر عنصراً أساسياً في تمكينهم من الاستثمار في تقنيات وممارسات زراعية حديثة ، وهذا الدعم يساعد على تقليل المخاطر المالية وتحفيز المزارعين على تحسين عملياتهم الزراعية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات الزراعية[2].

سادساً، التدريب والتوعية يلعبان دوراً مهماً في ضمان نجاح السياسات الزراعية ، وبرامج التدريب تساعد المزارعين على تبني أفضل الممارسات الزراعية وتطبيق التقنيات الحديثة بفعالية التوعية بأهمية الاستدامة البيئية وممارسات الزراعة المستدامة تساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين صحة التربة والمياه.

[1] فوزية غربي، مرجع نفسه، ص129.
[2] فوزية غربي، مرجع نفسه، ص135.

سابعاً، يجب أن تتضمن السياسات الزراعية إطاراً قانونياً وتنظيمياً قوياً يضمن تنفيذها بشكل فعال، ووضع قوانين ولوائح تدعم الزراعة المستدامة وتحمي حقوق المزارعين يشكل عاملاً مهماً في تحقيق الأهداف المرجوة.

بالإضافة إلى ذلك، تعزيز الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني يسهم في توفير الدعم والموارد اللازمة لتنفيذ السياسات الزراعية[1].

أخيراً، المراقبة والتقييم المستمرين لفعالية السياسات الزراعية أمر حيوي لضمان تحقيق الأهداف المحددة ، ونظام المراقبة يمكن أن يتضمن جمع البيانات والملاحظات من المزارعين والأطراف المعنية الأخرى، وتحليل هذه البيانات لتقييم تأثير السياسات وتعديلها حسب الحاجة.

كما أن التغذية الراجعة تساهم في تحسين السياسات وجعلها أكثر استجابة لاحتياجات القطاع الزراعي.

بإجمال، تعديل السياسات الفلاحية والزراعية في الجزائر يتطلب نهجاً شاملاً ومتكاملاً يشمل التقييم، تحديد الأهداف، تطوير السياسات، تنفيذها، ومراقبتها وتقييمها باستمرار. كما يعتبر التعاون بين جميع الأطراف المعنية ضروري لضمان نجاح هذه السياسات وتحقيق التنمية المستدامة والأمن الغذائي في الجزائر.

المطلب الثالث: توسيع العلاقات الاقتصادية في المجال الفلاحي والزراعي.

إن توسيع العلاقات الاقتصادية في المجال الفلاحي والزراعي يعتبر خطوة حيوية لتعزيز الاستدامة الاقتصادية وتحقيق التنمية في الجزائر ، ويشمل ذلك تعزيز التعاون مع الدول الأخرى في مجال الزراعة والفلاحة عبر عدة مجالات[2]:

1- التبادل التجاري:

إن تعزيز التبادل التجاري مع الدول الأخرى في مجال المنتجات الزراعية والغذائية يمكن أن يوفر للجزائر فرصًا لتصدير منتجاتها الزراعية وزيادة الدخل الوطن ي من جانبها، يمكن للجزائر استيراد المنتجات الزراعية التي تكمل احتياجاتها المحلية بأسعار تنافسية.

2- الاستثمارات الزراعية:

جذب الاستثمارات الأجنبية في الزراعة والفلاحة يمكن أن يساهم في تحسين البنية التحتية الزراعية وتبني تقنيات زراعية حديثة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات.

3- التعاون الفني والتقني:

[1] مرجع نفسه.
[2]

تبادل الخبرات والتقنيات الزراعية مع الدول الأخرى يمكن أن يعزز القدرة التنافسية للجزائر في السوق العالمية ويحسن جودة المنتجات بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يسهم التعاون الفني في تطوير ممارسات زراعية مستدامة وحلول لمواجهة التحديات المناخية.

4- البحث والتطوير:

مع تعزيز التعاون في مجال البحث الزراعي يمكن أن يسهم في تطوير أصناف المحاصيل المتنوعة والمتكيفة مع ظروف المناخ في الجزائر، وهو أمر بالغ الأهمية في مواجهة التحديات المناخية المتزايدة.

5-تبادل الخبرات والتجارب:

إن تبادل الخبرات والتجارب مع الدول الأخرى في مجالات مثل إدارة المياه الزراعية، والتسويق الزراعي، والتكنولوجيا الحيوية يمكن أن يسهم في تعزيز قدرات الجزائر وزيادة إنتاجيتها الزراعية.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي توسيع العلاقات الاقتصادية في المجال الفلاحي والزراعي إلى العديد من الفوائد الإضافية[1]:

تحسين الأمن الغذائي:

ذلك بتوسيع قاعدة الإنتاج الزراعي من خلال التعاون الدولي يمكن أن يزيد من تنوع الإمدادات الغذائية ويحسن الوصول إلى الغذاء في الجزائر، مما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي.

تبادل المعرفة والثقافة:

توسيع العلاقات الاقتصادية في قطاع الفلاحة والزراعة يفتح الباب أمام تبادل المعرفة والثقافة بين الدول، مما يسهم في تعزيز التفاهم الثقافي والتعاون الدولي في الجزائر ويخرجها من بوابة المجاعة والفقر الذي تعاني منه كافة دول العالم الثالث خاصة في وجود الأوبئة الصحية والأزمات العالمية التي تعيق من تحقيق الاكتفاء الذاتي.

دعم التنمية المستدامة:

كما يعتبر تعزيز الزراعة المستدامة وممارسات الإنتاج الصديقة للبيئة من خلال التعاون الدولي يعزز التنمية المستدامة في الجزائر ويساهم في حماية البيئة والموارد الطبيعية من خطورة الإتلاف في مستنقعها.

تحقيق التوازن التجاري:

وذلك من خلال توسيع الصادرات الزراعية، كما يمكن أن يعزز العملة الصعبة ويسهم في تحقيق التوازن التجاري للجزائر، مما يقلل من الاعتماد على الاستيراد ويدعم النمو الاقتصادي الداخلي للدولة ويفتح لها المجال في الدخول مع المنظمات الدولية التي تساهم في

[1] فوزية غربي، مرجع نفسه، ص145.

تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر والابتعاد عن الخوض في مسائل الحقوق الجمركية والعملة الصعبة.

تعزيز التعاون الإقليمي:

توسيع العلاقات الاقتصادية في قطاع الزراعة يمكن أن يعزز التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي بين الدول الجارة، مما يخلق بيئة ملائمة للتجارة والتبادل الاقتصادي.

باختصار، إن توسيع العلاقات الاقتصادية في المجال الفلاحي والزراعي يعزز التنمية المستدامة والتعاون الدولي، ويسهم في تعزيز الأمن الغذائي وتحسين جودة الحياة للمجتمعات في الجزائر وخارجها.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني:

وفي الأخير نستخلص مما سبق أن الجزائر تأثرت بشكل كبير بمعضلة سلاسل التوريد العالمية، مما إنعكس سلبا على واقع الأمن الغذائي في البلاد.

* إذ أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على إستيراد المواد الغذائية الأساسية، وأي إضطراب في سلاسل التوريد يمكن أن يؤدي إلى نقص في الإمدادات وإرتفاع الأسعار،مما يؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين، بالإضافة إلى ذلك، تؤدي التقلبات الإقتصادية العالمية ، مثل الأزمات المالية والسياسات التجارية المتغيرة إلى عدم الإستقرار في تدفق السلع الغذائية.

* كما أن التغير المناخي والكوارث الطبيعية تؤثر سلبا على إنتاجية المحاصيل في دول المصدرة، مما يقلل من الكميات المتاحة للتصدير.

* يضاف إلى ذلك حاجة الجزائر إلى تحسين بنيتها التحتية المتعلقة بالنقل والتخزين لضمان تدفق سلس للإمدادات والحفاظ على مخزون إستراتيجي.

* في ضوء هذه التحديات يصبح من الضروري تعزيز القطاع الزراعي المحلي وتنويع الإنتاج للحد من الإعتماد على الإستيراد وتحقيق الأمن الغذائي المستدام.

الخاتمة

من العرض السابق يتضح أن موضوع الأمن الغذائي هو مسألة تهم أي دولة من دول العالم، وهو من حق لا مجال للتعارض في مدى إقراره ضمن المواثيق والاتفاقيات الدولية وكذا ضمن وجود معضلة سلاسل التوريد العالمية التي صبت اهتمامها في تحقيق الاكتفاء الذاتي للجزائر خاصة وقت الأزمات.

من خلال دراستنا لموضوع معضلة سلاسل التوريد العالمية وانعكاساتها على الأمن الغذائي في العالم العربي حالة خاصة الجزائر توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

- يعتبر الأمن الغذائي أحد أبرز القضايا التي تحظى باهتمام ودراسة الباحثين والمنظرين في العلوم السياسية.
- حاولت العديد من المقاربات النظرية تفسير مفهوم الأمن الغذائي انطلاقا من مقاربات المنظور التفسيري بأهم مقارباته الواقعية والليبرالية، مرورا بمقاربات المنظور التكويني بأهم مقاربته البنائية ومركب الأمن الإقليمي ومدرسة كوبنهاغن.
- أن الأمن الغذائي عملية سياسية تشترك فيها الدولة والشعب من الدرجة الأولى ثم الوصول إلى مرحلة التعاون الدولي سواء في شكل التبادل في الأسواق الغذائية الدولية أو في شكل المساعدات الدولية.
- لتحقيق الأمن الغذائي في ظل هذه الظروف التي تمر بها الجزائر في الوقت الراهن، تبنت الجزائر العديد من الإجراءات والسياسات لتعزيز قدرتها على مواجهة هذه التحديات ومن بينها الاستثمار في البنية التحتية الزراعية ودعم البحث والتطوير في القطاع الزراعي.
- تعزيز التعاون الدولي وتوسيع العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى في مجال الزراعة يمثل خطوة حيوية لضمان تدفق مستمر ومستقر للمواد الغذائية.
- معضلة سلاسل التوريد العالمية تفرض على الجزائر تطوير استراتيجيات وسياسات شاملة ومتكاملة لتحسين الأمن الغذائي.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على بعد مهم للأمن الإنساني ألا وهو الأمن الغذائي الذي يعتبر من الحقوق الأساسية للإنسان، والذي تم التأكيد عليه في عدة مناسبات على المستوى الدولي باعتباره مسألة تهم أي دولة من دول العالم.

كما يعتبر الأمن الغذائي من المفاهيم التي ركزت عليها الكثير من المنظمات الدولية والعالمية أمثال منظمة الأغذية العالمية واعتبرته قضية أساسية بديلة لمفهوم الاكتفاء الذاتي نتيجة التطور والتقسيم العالمي الجديد والتصورات الدولية الحديثة للعلاقات الدولية ومساعدات الدول الكبرى للدول الفقيرة.

كما ساهمت سلاسل التوريد العالمية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر في ظل الأزمات مثل أزمة كورونا التي أثرت على قطاع الأغذية في العالم.

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1- جهاد عودة، **النظام الدولي- نظريات وإشكاليات-** ، القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.
2- شهريار زرشناس، **الليبرالية**، تر: حسن الصراف، إيران: المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، 2017.
3- عامر مصباح، **نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.
4- علاء عبد الحفيظ، **الأمن القومي المفهوم والأبعاد**، القاهرة: المعهد المصري للدراسات، 2020.
5- معمر بوزنادة، **المنظمات الإقليمية ونظام الجماعي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
6- جون بيليس، شيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث،2004.
7- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005.
8- محمد عمارة، **مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام**، القاهرة: مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع،2009.
9- نجدت صبري ناكرة بي، **الإطار القانوني للأمن القومي "دراسة تحليلية"**، عمان: دار دجلة، 2011.

ثانيا: المجلات

1- أحمد قاسم حسين، **"نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع"**، **سياسات عربية**، العدد 20، 2016.
2- بلقاسم سلاطنية، مليكة عرعور، **"معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده"**، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد05، جوان 2009.

3- يوسف بن يرة، **"محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية"**، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد38، 2018.
4- سليمان عبد الله الحربي،" مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، "المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008.
5- أحمد فريحة، لدمية فريحة، **" الأمن والتهديدات الأمنية في العالم ما بعد الحرب الباردة"**، دفاتر السياسة والقانون، العدد14، 2016.
6- وسيلة واعر، قرمية دوفي، **"دراسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2009-2019"**، **مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة**، المجلد08، العدد02، السنة2021.

7- توفيق بوستي، " مفهوم الأمن ومنظورات ما بعد الوضعية"، **المعهد المصري للدراسات**، 2019.

ثالثا: المذكرات

1- عزيز نوري، "**الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012/2011).
2- عمار بالة، "**التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري مالي نموذجا**"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، (جامعة باتنة1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017).
3- عمار بالة، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري: مالي أنموذجا،(مذكرة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية العلوم السياسية، 2007).

4- كريمة أرزقي، "**الأمن الطاقوي للإتحاد بين الخيار الروسي والتوسطي 2001-2016**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية، (جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015-2016).
5- كاهنة مولاي، حسيبة مقراني، "**إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر 2000/2019**"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية مقدم لقسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018/2017.
6- أمينة بدر، "**أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا: دراسة حالة دول القرن الإفريقي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013-2014).
7- عمار بالة، "**مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2012/2011).
8- سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016.

المراجع باللغة الأجنبية

1- Barry bozan and lemehasen, **international security,** (uk, London: sage publication, 2007).

2- Thiery balzaca, qu’est ce que la sécurity national ?, la revie international et stratégique, n : 52,2003-2004.

3- Chris brouin, understanding international relations, new York : palagrav publishers, 2001.

تم بفضل الله وحمده

الفصل الأول

الفصل الثاني